

جُزْءٌ فِي
بُطْلَانِ نِسْبَةِ الْحَرِيبِ الْمَوْضُوعِ

(كيف بك يا ابن عُمر إذا بقيت في قوم يُخبئون رِزْقَ سَنَتِهِمْ وَيَضْعِفُ الْيَقِينَ)

إِلَى صَحِيحِ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ

تَأَلَّفَ

د. محمد البشاري بن محمد الألفصاري

دار التوجيه للنشر

ح) عبد الباري حماد الأنصاري. ١٤٣٤ هـ

فهرست مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الأنصاري، عبد الباري حماد

جزء في بطلان نسبة الحديث الموضوع (كيف بك يا ابن عمر إذا
بقيت في قوم يخبئون رزق سنتهم) إلى صحيح الإمام البخاري . /
عبد الباري حماد الأنصاري - الرياض، ١٤٣٤ هـ .

٨٨ ص ، ١٧ × ٢٤ سم

ردمك : ١ - ٢٠٥٨ - ٠١ - ٦٠٣ - ٩٧٨

١ - الحديث الصحيح ٢ - الحديث - تخریج أ . العنوان
ديوي ٦، ٢٣٧ ١٤٣٤ / ٣٨٦٨

رقم الإيداع : ١٤٣٤ / ٣٨٦٨

ردمك : ١ - ٢٠٥٨ - ٠١ - ٦٠٣ - ٩٧٨

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

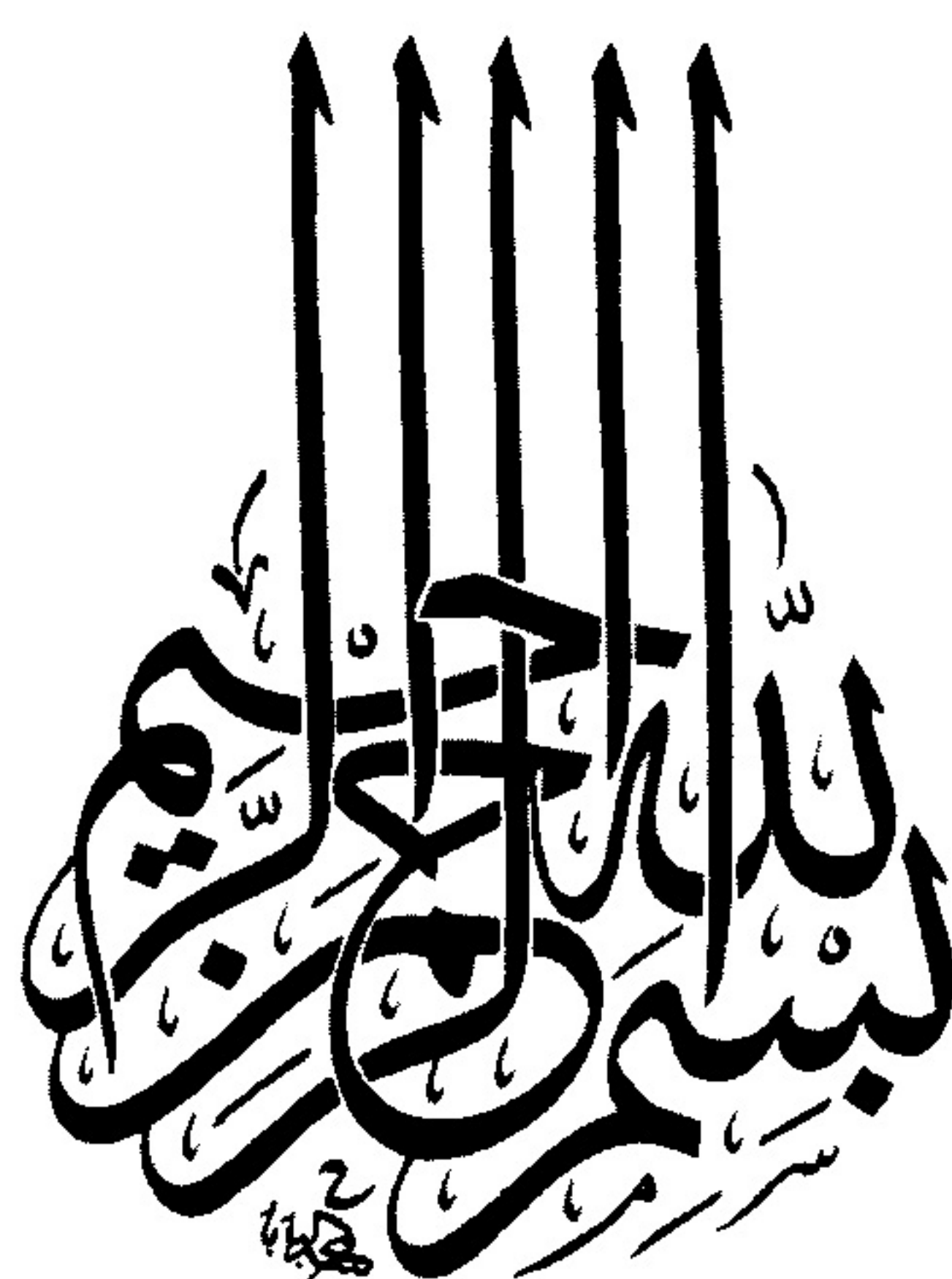
١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م

دار التوحيد للنشر

تليفون : ٩٦٦+ ١ ٢٦٧٨٨٧٨ فاكس : ٩٦٦+ ١ ٤٢٨٠٤٠٤

darattawheed@yahoo.com

جُزْءٌ فِي
بُطْلَانِ نِسْبَةِ الْحَرِيِّ الْمَوْضُوعِ



مقدمة

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ نَبِيَّنَا مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا.
أَمَّا بَعْدُ.

فَقَدْ صَنَّفَ الْإِمَامَانِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبَخَارِيُّ، وَأَبُو الْحُسَيْنِ مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ النَّيْسَابُورِيُّ - رَحِمَهُمَا اللَّهُ، وَرَفَعَ دَرَجَاتِهِمَا فِي عَالَمَيْنِ - كِتَابَيْهِمَا الصَّحِيحَيْنِ، وَأَفْرَدَاهُمَا لِتَخْرِيجِ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ، فَكَانَا - وَلَمْ يَزَالَا - أَهَمَّ مَصْدَرَيْنِ يَقِفُ طَالِبُ الْعِلْمِ مِنْ خِلَالِهِمَا عَلَى تِلْكَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي هِيَ فِي أَعْلَى مَرَاتِبِ الصَّحَّةِ، وَلَمْ يُؤَلَّفْ بَعْدَهُمَا كِتَابٌ يُسَاوِيهِمَا، أَوْ يُقَارِبُهُمَا - فِي قُوَّةِ الشَّرْطِ، وَحَسَنِ الْإِنتِقَاءِ، وَجُودَةِ التَّصْنِيفِ.

وَإِنْ كَانَ قَدْ ائْتَقَدَ بَعْضُ الْحَفَازِ كَالْحَافِظِ الدَّارِقُطْنِيِّ^(١)، وَالْحَافِظِ ابْنِ عَمَّارٍ^(٢)، وَالْحَافِظِ أَبِي مَسْعُودٍ الدِّمَشْقِيِّ^(٣) = أَحَادِيثَ قَلِيلَةً جَدًّا فِيهِمَا، لَكِنْ تَبَيَّنَ أَنَّ غَالِبَ

(١) لَهُ كِتَابُ «التَّبَعِ»، ذَكَرَ فِيهِ أَحَادِيثُ ائْتَقَدَهَا عَلَى الصَّحِيحَيْنِ، وَهُوَ مَطْبُوعٌ.

(٢) أَبُو الْفَضْلِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَمَّارٍ الْجَارُودِيُّ الْهَرَوِيُّ، الْحَافِظُ الْمَعْرُوفُ بِالشَّهِيدِ، لَهُ «مُسْتَخْرَجٌ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ»، وَ«جُزْءٌ فِي عِلَلِ أَحَادِيثَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ»، قَتَلَتْهُ الْقِرَامِطَةُ بِمَكَّةَ، وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِبَابِ الْكَعْبَةِ سَنَةِ ٣١٧ هـ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - . انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي: «سِيرَ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ» (١٤ / ٥٣٨)، وَ«الْوَافِي بِالْوَفَايَاتِ» (٢ / ٣٧).

(٣) أَبُو مَسْعُودٍ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ عُبَيْدِ الدِّمَشْقِيِّ، حَافِظٌ نَاقِدٌ، لَهُ كِتَابُ «أَطْرَافِ الصَّحِيحَيْنِ»، وَجُزْءٌ فِيهِ «الْأَجُوبَةُ عَنْ الْأَحَادِيثِ الَّتِي غَلَطَ فِيهَا الدَّارِقُطْنِيُّ مُسْلِمًا» (مَطْبُوعٌ)، مَاتَ سَنَةَ ٤٠٠ هـ، وَقِيلَ: ٤٠١ هـ - . وَلَمْ يَصِلْ إِلَيْنَا - حَسَبَ عِلْمِي - مِنْ كِتَابِ «الْأَطْرَافِ» إِلَّا الْمَجْلَدُ الرَّابِعُ، فِي الْمَكْتَبَةِ الظَّاهِرِيَّةِ (حَدِيثُ ٣٧٣،

ما انتقدوه منها يتعلق بطرق مخصوصة، لا بمتونها، أو بزيادات ألفاظ مختلفٍ فيها، لا بأصولها، وأنَّ أكثر المتون المنتقدة عليهما - مع قلَّتِها - الحقُّ فيها مع صاحبَي الصحيح^(١).

وهذه الأحاديثُ المنتقدةُ عليهما معلومةٌ معروفة^(٢)، وتكاد تكون محصورة؛ فإنَّ العلماءَ قد اعتنوا بها، وأولَّوها اهتماماً كبيراً.

وممن اعتنى بها، وأوضح وجهَ إخراج الإمامين لها = نفرٌ من جهابذة الحفاظ والعلماء الذين تصدَّوا لشرح الكتابين، فبيَّنوا تلك الأحاديث، واجتهدوا في دفع الانتقاد عنها، وبيان صحتها وسلامتها من أكثر النقد المدعى فيها^(٣).

وإنَّ من أعجب ما يمرُّ بالباحث ويستوقفه أن يُعزَّز إلى «الجامع الصحيح»

في «١٤٠» ورقة. وله في كتابه «الأطراف» استدراكات يسيرة على الإمامين البخاري ومسلم في «صحيحيهما»، يذكرها في أثناء كتابه هذا، وليس له كتاب مفردٌ في ذلك، كما يظن بعض الناس، وغالب تلك الاستدراكات يتعلق بأسانيد بعض الأحاديث، لا بمتونها، فهي صحيحة من أوجه أخرى أخرجها صاحبها الصحيح رحمهما الله تعالى.

انظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» (١٧٢/٦)، و«تذكرة الحفاظ» (١٠٦٨/٣)، وعن كتاب الأطراف ومخطوطه: «هدي الساري» (ص: ٣٤٦)، و«فهرس مخطوطات الظاهرية» (الحديث، ص: ٢٧٣)

(١) انظر في الكلام على الأحاديث المنتقدة في الصحيحين: «صيانة صحيح مسلم» لابن الصلاح (ص: ١٧٧)، و«فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» (١٨/١٧-٢٠)، و«النكت» للزركشي (١/٢٨٧)، و«هدي الساري» (ص: ٣٤٧)، و«النكت» للحافظ ابن حجر (١/٣٨٠-٣٨٣)، و«فتح المغيث» (١/٩٥-٩٦).

(٢) قال الحافظ ابن الصلاح رحمه الله تعالى - بعد ذكره لتلقي الأمة للصحيحين بالقبول -: «سوى أحرفٍ يسيرةٍ تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ كالدارقطني وغيره، وهي معروفةٌ عند أهل هذا الشأن».

«علوم الحديث» (ص: ٢٥).

ومعنى أحرف: أحاديث.

(٣) كالعلامة النووي، والحافظ ابن حجر، وغيرهما من الأئمة رحمهم الله تعالى.

للإمام البخاري = حديثٌ موضوع، اتفقت كلمةُ أغلبِ النُّقاد على شدة ضعف راويه، وتوهين حديثه، والحكم على حديثه بالوضع أو النكارة.

والإمام البخاريّ إمامُ أهل الصنعة في زمانه، ولا تخفى منزلته وإمامته في تمييز الصحيح من السقيم، وقوة معرفته وتحريه، وحسن انتقائه لأحاديث كتابه «الصحيح»، والرواة الذين يُخرِّج لهم فيه، فكيف يُخرِّج في صحيحه حديثاً بهذا الوصف، وراويه على تلك الحال؟!!

ومما يزيد الأمر غرابةً أن لا يذكرَ هذا الحديث = عامّةُ المعتنّين بالصحيحين؛ من المصنِّفين في الجمع بينهما، أو في أطرافهما، أو شروحيهما، أو تراجم رجالهما، بل ولا من ألّف في الانتقاد والاستدراك عليهما.

ومما وقفتُ عليه، ورأيتُه في بعض المؤلفات = أن بعض العلماء قد عزا حديث: «كيف بك يا ابنَ عمر إذا بقيت في قومٍ يُحبُّون رِزقَ سنّتهم ويضعفُ اليقين» إلى «صحيح الإمام البخاري»، وذكروا أنه الحديث الموضوع الوحيد الذي أخرجه الإمام البخاري في «صحيحه» من رواية حمّاد بن شاکر عنه.

فكان هذا العزو بالنسبة إلى محلّ استغراب وتعجب؛ لما هو معلوم من منزلة «الصحيح»، ومكانة مؤلّفه رحمه الله، فبدا لي أن من المهمّ البحث في حال هذا الحديث، واستقراء كلام أهل العلم فيه، ومعرفة حاله وحالِ رواته، وتتبع جميع ما يتعلق بتخریجه وعزوه إلى الصحيح وغيره؛ حتى يتبيّن أمره، ويكشف عنه ستره، وتتضح مسألة إخراج الإمام البخاري له في بعض روايات الصحيح - كما قيل - أو لا.

فشرعتُ في هذا البحث مستعينا بالله عزَّ وجلَّ، مستمداً منه العون والتوفيق.

أ- أسباب اختيار البحث.

١- الدفاع عن صحيح الإمام البخاري وبيان خطأ دعوى وجود أحاديث موضوعة فيه.

٢- تصحيح خطأ تتابع عليه عددٌ من أهل العلم نسبوا (حديث ادّخار الرزق) إلى «صحيح الإمام البخاري».

٣- توضيح كيفية وقوع هذا الخطأ والسبب فيه.

ب- خِطَّةُ البحث:

جعلتُ البحث في مقدّمة، وفصلين، وخاتمة.

أمّا المقدّمة فذكرتُ فيها أسبابَ اختياري للكتابة في هذا البحث، وخطّته، والمنهج الذي سلكته فيه.

وأما الفصل الأول: فجعلته في تخريج الحديث وبيان حاله، وحكم العلماء عليه. وقسمته إلى مبحثين:

المبحث الأول: تخريج الحديث.

المبحث الثاني: حكم العلماء عليه.

وأما الفصل الثاني: فجعلته في بطلان نسبة هذا الحديث إلى صحيح الإمام البخاري، وبيان كيفية وقوع الخطأ في ذلك، وعزو جمع من العلماء له إلى مصادر أخرى غير «الصحيح».

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: بطلان نسبة هذا الحديث إلى صحيح الإمام البخاري، وبيان كيفية وقوع الخطأ في ذلك.

المبحث الثاني: في ذكر جمع من العلماء أوردوا الحديث في مصنفاتهم وعزوه لمن أخرجه، ولم يذكروا تخريج الإمام البخاري له في «صحيحه».

ثم خاتمة البحث، وتتضمن أهم النتائج التي توصلت إليها فيه، ثم ثبت المصادر والمراجع، وفهارس البحث.

ج- منهج العمل في البحث:

١- قمت بتخريج حديث البحث، مفصلاً القول فيه، وفي الراوي المتفرد به.

٢- ترجمت لرواة الأسانيد^(١) بعبارة مختصرة، مستفيداً من كلام الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب» إذا كان الراوي من رجال الكتب الستة، وأمّا من سواهم فإني أترجم له من المصادر المختلفة بما يُبين الراجح من حاله.

٣- عرّفت بالأعلام الذين لهم أقوال يدور حولها موضوع البحث، وكذا الأعلام غير المشهورين.

٤- وثّقت النقول من مصادرها.

٥- بيّنت معاني الكلمات الغريبة.

٦- صنعت للبحث الفهارس التالية:

(١) عدا راوي حديث البحث، الذي عليه مداره، فقد فصلت الكلام فيه في أثناء تخريج الحديث.

أ- فهرس الأحاديث.

ب- فهرس الأعلام.

ج- فهرس الموضوعات.

والله - تعالى - أسأل التوفيق والسداد، ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾،

وصلّى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين..

الفصل الأول :
تخريج الحديث وبيان حاله
وحكم العلماء عليه

المبحث الأول

تخريج الحديث

أ. نص الحديث:

* عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «خرجتُ مع النبي ﷺ حتى دخل بعض حيطان الأنصار، فجعل يلتقطُ من التمر ويأكلُ. فقال لي: يا ابنَ عمر ما لك لا تأكلُ؟! قال: قلتُ: يا رسول الله لا أشتهيه، قال: لكني أشتهيه، وهذا صُبْحُ رابعةٍ لم أذُق طعامًا، ولم أجده، ولو شئتُ لدعوتُ ربي فأعطاني مثلَ مُلكِ كِسرى وقِصر، فكيف بك يا ابنَ عمر إذا بقيتَ^(١) في قومٍ يُجَبِّتون رِزْقَ سَنَتِهِمْ؟!، وَيَضْعِفُ اليقين. فوالله ما بَرِحنا حتى نزلتُ: ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾^(٢).

(١) كذا وردت هذه الكلمة في أكثر المصادر التي أخرجت الحديث: كـ «المنتخب من مسند عبد ابن حميد»، و«تفسير» ابن أبي حاتم، و«أخلاق النبي ﷺ» لأبي الشيخ الأصبهاني، و«تاريخ دمشق» لابن عساكر، ومعناها بين واضح.

وجاءت في «مسند الفردوس» للدليمي، و«تدريب الراوي»، و«الجامع الكبير»، و«التعقبات»: «إذا عُمِرْتَ»، أو «عَمِرْتَ». ويُقال في اللغة: عَمَّرَهُ الله، أي: طَوَّلَ عُمُرَهُ، وَيُبْنَى للمجهول فيقال: عُمِّرَ - بتشديد الميم - . انظر: «مختار الصحاح» (عمر - ص: ٤٥٤)، و«الاشتقاق» لابن دريد (ص: ١٠٥، ففيه شاهد لبنائه للمجهول). ويُقال أيضا: عَمِرَ على وزن فِهَم، أي: عاش زمنا طويلا. انظر: مختار الصحاح (عمر - ص: ٤٥٤)، و«الاختيارين» (ص: ٨٦، ففيه شاهد له).

وجاءت في «الموضوعات» لابن الجوزي: «إذا غَبِرْتَ»، ويُقال: «غَبَرَ الشَّيْءُ: إذا بَقِيَ». «مختار الصحاح» (غبر - ص: ٤٦٨)، فهي بمعنى: إذا بقيت.

وجاءت في المطبوع من «اللائي المصنوعة»: «إذا عبرت» - بالعين المهملة - وهو تصحيف.

(٢) سورة العنكبوت، الآية: (٦٠).

فقال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يَأْمُرَنِي بِكَنْزِ الدُّنْيَا، وَلَا اتِّبَاعِ الشَّهَوَاتِ، فَمَنْ كَنَزَ دُنْيَا يُرِيدُ بِهَا حَيَاةً بَاقِيَةً، فَإِنَّ الْحَيَاةَ بِيَدِ اللَّهِ، أَلَا وَإِنِّي لَا أَكْنِزُ دِينَارًا وَلَا دِرْهَمًا، وَلَا أُخْبِئُ رِزْقًا لِّغَدٍ».

ب. تخريجه:

أخرجه عبد بن حميد كما في «المنتخب من مسنده»^(١).
وابن أبي الدنيا في كتاب «الجوع»^(٢) عن يعقوب بن عبيد^(٣).
وابن أبي حاتم في «تفسيره»^(٤) عن محمد بن عبد الرزاق الهروي^(٥).
وابن عساكر في «تاريخ دمشق»^(٦)، من طريق محمد بن رافع^(٧).
أربعتهم عن يزيد بن هارون^(٨)، عن الجراح بن منهل، عن الزهري، عن رجل، عن ابن عمر رضي الله عنهما به.

(١) الحديث: ٨١٦.

(٢) الحديث: ٣٠٧.

(٣) يعقوب بن عبيد النهريري، البغدادي. قال ابن أبي حاتم: سمعتُ منه مع أبي، وهو صدوق. مات في شوال من سنة إحدى وستين ومائتين، وهو في عَشْرِ التَّسْعِينَ. انظر: «الجرح والتعديل» (٩/ ٢١٠)، و«تاريخ بغداد» (١٤/ ٢٨٠)، و«الأنساب» للسمعاني (١٣/ ٢١٩)، و«سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٣٣٨).

(٤) (٩/ ٣٠٧٨، الحديث: ١٧٤١٤).

(٥) لم أقف على ترجمته.

(٦) ١٢٧/٤ (السيرة النبوية - القسم الثاني).

(٧) محمد بن رافع القشيري النيسابوري، ثقة عابد، من الحادية عشرة، مات سنة خمس وأربعين [ومائتين]. «تقريب التهذيب» (الترجمة: ٥٨٧٦).

(٨) يزيد بن هارون بن زاذان السلمي مولا هم، أبو خالد، الواسطي، ثقة متقن، عابد، من التاسعة، مات سنة ست ومائتين، وقد قارب التسعين. «تقريب التهذيب» (الترجمة: ٧٧٨٩).

وهذا الحديث موضوع^(١)، تفرد بروايته الجراح بن منهل، أبو العَطوف الجَزَرِيّ، وهو متروك، اتهمه بعض النقاد بالكذب، وأجمع أهل العلم على تضعيفه: فقد قال يحيى بن معين: ليس حديثه بشيء^(٢).

وقال البخاري: مُنكر الحديث^(٣).

وذكره ابن البرقي^(٤) في باب من اتهم بالكذب^(٥).

وذكره مسلم في مقدّمة «صحيحه» فيمن الغالب على حديثهم المنكر، أو الغلط^(٦).

وقال أبو حاتم: متروك الحديث، ذاهب الحديث، لا يُكتب حديثه^(٧).

وقال النسائي: متروك الحديث^(٨).

وقال الدارقطني: ضعيف جدا^(٩).

(١) انظر المبحث الثاني من هذا الفصل في «حكم العلماء على الحديث».

(٢) «التاريخ» - رواية عباس الدوري - (٤/٤٦٧).

(٣) «الضعفاء الصغير» (رقم: ٥١).

(٤) محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم المصري، ابن البرقي - بفتح الموحدة وسكون الراء ثم قاف - ثقة حافظ، أخذ معرفة الرجال عن ابن معين، له كتاب «الضعفاء»، مات سنة تسع وأربعين ومائتين. «سير أعلام النبلاء» (٤٦/١٣)، و«تقريب التهذيب» (الترجمة: ٦٠٣٢).

(٥) «لسان الميزان» (١٧٧/٢).

(٦) مقدمة «صحيح مسلم» (٧/١).

(٧) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٥٢٣/٢).

(٨) «كتاب الضعفاء والمتروكين» (رقم: ١٠٣).

(٩) «سؤالات السلمي للدارقطني» (الترجمة: ١١٣).

وقال في موضع آخر: متروك^(١).

وقال ابن حبان: كان رجلٌ سوء، يشربُ الخمر، ويكذبُ في الحديث، مات

سنة ثمانٍ وستين ومائة^(٢).

ثم إنه قد اختلف عليه - أعني: الجراح بن منهل - في شيخ الزهري المبهم:

فقد أخرج أبو الشيخ الأصبهاني في «أخلاق النبي ﷺ»^(٣) - ومن جهته رواه

الواحدي في «الوسيط في تفسير القرآن المجيد»^(٤)، و«أسباب النزول»^(٥) - عن أحمد

بن جعفر الجمال^(٦)، حدثنا عبد الواحد بن محمد البجلي، حدثنا يزيد بن هارون،

حدثنا الجراح بن منهل، عن الزهري، عن عطاء، عن ابن عمر به.

فخالف عبد الواحد بن محمد البجلي هنا: عبد بن حميد، ويعقوب بن عبيد،

ومحمد بن عبد الرزاق الهروي، ومحمد بن رافع الرواة عن يزيد بن هارون، حيث

سمى شيخ الزهري عطاءً، وأبهمه أولئك.

(١) نقله البيهقي في «سننه الكبرى» (٤/ ١٣٥).

(٢) «المجروحين» (١/ ٢١٨).

(٣) (ص: ٣٠٣).

(٤) (٣/ ٤٢٥).

(٥) (ص: ٣٥٨-٣٥٩)، وتصحف فيه اسم (الجراح بن منهل) إلى (الحجاج بن منهل).

(٦) أحمد بن جعفر بن نصر الرازي. أبو العباس الجمال. قال الخليلي: ثقة، مات سنة: ٣١٤هـ. «تاريخ

الإسلام» (٢٣/ ٤٧٢)

وعبد الواحد بن محمد البجلي لم أقف على ترجمته^(١).
وأخرجه البغوي في تفسيره «معالم التنزيل»^(٢)، من طريق محمد ابن
عبد العزيز^(٣)، أخبرنا إسماعيل بن زُرارة الرَّقِّي^(٤)، أخبرنا أبو العَطوف الجراح ابن
مِنْهال، عن الزهري، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عمر.
وأخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق»^(٥) من طريق محمد بن عقيل البلخي^(٦)،
حدثنا منصور بن محمد بن منصور التيمي^(٧) - في قرية علي بن خُشرم -، أخبرنا عمار
هو ابن عبد الجبار^(٨)، أخبرنا أبو العَطوف عن الزهري، عن عطاء بن أبي رباح، عن
عبد الله بن عمر.

(١) يوجد من هو متأخر عنه في الطبقة ويُسمى (عبد الواحد بن محمد البجلي) من مشايخ الخطيب البغدادي،
وأما المذكور فهو من طبقة الإمام البخاري وأقرانه. انظر ترجمة شيخ الخطيب في: «تاريخ بغداد»
(١٤/١١).

(٢) (٤٧٣/٣).

(٣) لم أقف على ترجمته.

(٤) إسماعيل بن عبد الله بن زُرارة أبو الحسن الرَّقِّي، صدوق، تكلم فيه الأزدي بلا حجة، من العاشرة، مات
سنة تسع وعشرين [ومائتين]. «تقريب التهذيب» (الترجمة: ٤٥٧).

(٥) (١٢٨/٤) (السيرة النبوية - القسم الثاني).

(٦) محمد بن عقيل بن الأزهر بن عقيل البلخي، محدث بلخ وعالمها، حافظ مصنف. توفي: ٣١٦ هـ. انظر
ترجمته في: «تذكرة الحفاظ» (٣/٧٩١)، و«الوافي بالوفيات» (٤/٩٧).

(٧) لم أقف على ترجمته.

(٨) عمار بن عبد الجبار أبو الحسن المروزي، صدوق جرحه الخليلي والسليمانى بجرح غير مفسر، توفي سنة:
٢١١ هـ. انظر ترجمته في: «الجرح والتعديل» (٦/٣٩٤)، و«الإرشاد» للخليلي (٣/٨٩٧)، و«تاريخ

بغداد» (١٢/٢٥٥)، و«ميزان الاعتدال» (٣/١٦٥).

وهذا الاختلاف الخطب فيه يسير، فالمدار على شدة ضعف الجراح ابن منهل، وتفرده بهذا الحديث.

تنبيه:

ورد شيخ الجراح بن منهل مهملاً هكذا: «الزهري»، والذي يظهر أنه: محمد بن مسلم الزهري الإمام الحافظ المشهور.

والجراح بن منهل يروي عن الزهري عدة أحاديث^(١)، وذكر بعض أهل العلم كابن عدي، والدارقطني - أنه يروي عنه^(٢)، وهو المتبادر إلى الذهن عند الإطلاق في هذه الطبقة.

إلا أن أبا الشيخ الأصبهاني - بعد إخراجه للحديث - قال: «الزهري هو عبدالرحيم بن عطف»^(٣).

وابن عطف هذا هو عبد الرحيم^(٤) - ويُقال له: عبدالرحمن بن عطف - ابن صفوان الزهري.

(١) انظر: «الكامل» لابن عدي (٥٨٣/٢)، و«حلية الأولياء» (١/١٨٤)، و«مسند الإمام أبي حنيفة» لأبي نعيم الأصبهاني (ص: ٦٨).

(٢) انظر: «الكامل» لابن عدي (٥٨٣/٢)، و«سؤالات السلمي للدارقطني» (الترجمة: ١١٣).

(٣) «أخلاق النبي ﷺ» (ص: ٣٠٣).

(٤) سُمي هكذا: «عبد الرحيم بن عطف» عند أبي الشيخ الأصبهاني كما تقدم قريبا، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (الحديث: ٥٣٨)، وأبي نعيم في «معرفة الصحابة» (٢/٥٤١، الحديث: ١٥١٧).

وسُمي: «عبد الرحمن بن عطف» في «التاريخ الكبير» للبخاري (٥/٣٣٤)، و«الثقات» لابن حبان (٧/٧٠)، و«أطراف الغرائب والأفراد» (٢/٣٧٠، رقم: ١٦٤٣)، و«تقريب التهذيب» (الترجمة: ٣٩٥٥).

ذكره الإمام البخاري في «التاريخ الكبير»^(١)، ونصَّ على أنه يروي عن عطاء بن أبي رباح، ولم يذكر فيه تعديلاً ولا جرحاً.

وذكره ابن حبان في «الثقات»^(٢).

وقال ابن حزم: رجلٌ زهريٌّ مجهول^(٣).

ويروي عنه يزيد بن سنان الرهاوي، وأبو عبد الرحمن خال محمد بن مسلمة^(٤).

وقال الحافظ ابن حجر: مقبول، من السابعة^(٥).

ويعني بمقبول: أنه ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يُترك من أجله، فهو مقبول حيث يُتابع، وإلا فليّن الحديث^(٦).

وسبب تليينه جهالته، حيث لم يرد فيه جرح ولا تعديل يتبين منها حاله.

وسُمي «عبد الرحيم الزهري» عند النسائي في «السنن الكبرى» (كتاب عشرة النساء، باب ملاعبة الرجل زوجته) (١٧٦ / ٨، رقم: ٨٨٩٠)، وابن حزم في «المحلى» (٥٦ / ٩)، وابن الأثير في «أسد الغابة» (٢٥٩ / ١).

وهذه الأسماء كلها لشخص واحد، قال الحافظ المزي: «عبد الرحيم ويُقال: عبد الرحمن بن عطاء بن صفوان الزهري». «تهذيب الكمال» (١٥٦ / ٣٢)، ترجمة: «يزيد بن سنان الرهاوي».

(١) (٣٣٤ / ٥).

(٢) (٧٠ / ٧).

(٣) «المحلى» (٥٦ / ٩).

(٤) انظر: «تهذيب التهذيب» (٥٣٤ / ٢)، (ترجمة عبد الرحمن بن عطاء)، وتصحّف في المطبوع إلى: «عبد الرحمن بن عطاء»، بدلا من «عبد الرحمن بن عطاء»، وجاء على الصواب بخط الحافظ ابن حجر في نسخة تهذيب التهذيب (مخطوط مكتبة ولي الدين باستنبول) (٢ / ق ١١٦ / أ).

(٥) المصدر السابق.

(٦) مقدمة «تقريب التهذيب» (ص: ٧٤).

وسواء كان الزهري المذكور في الإسناد هو الحافظ المشهور محمد بن مسلم الزهري، أو كان عبد الرحيم بن عطاف الزهري المجهول - فليس ذلك بمؤثر في حال الحديث كثيراً، فالمدار على شدة ضعف الجراح بن منهل أبي العطوف، وتهمته بالكذب، وتفرده بالحديث.

ومن دلائل وضع هذا الحديث ما في متنه من المخالفة لما ثبت من فعله ﷺ: فقد أخرج الإمامان البخاري^(١)، ومسلم^(٢) من حديث عمر - رضي الله عنه -: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَبِيعُ نَخْلَ بَنِي النَّضِيرِ، وَيَحْبِسُ لِأَهْلِهِ قُوتَ سَنَتِهِمْ». قال العلامة القرطبي في كلامه على (حديث الجراح بن منهل): «هذا ضعيف؛ يُضَعَّفُ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ (كَانَ يَدَّخِرُ لِأَهْلِهِ قُوتَ سَنَتِهِمْ)، اتفق البخاري عليه ومسلم. وكانت الصحابة يفعلون ذلك وهم القدوة وأهل اليقين، والأئمة لمن بعدهم من المتقين المتوكلين»^(٣). وقال العلامة الشوكاني: «هذا الحديث فيه نكارة شديدة؛ لمخالفته لما كان عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فقد كان يُعْطَى نِسَاءَهُ قُوتَ الْعَامِ، كما ثبت ذلك في كُتُبِ الْحَدِيثِ الْمَعْتَبَرَةِ»^(٤).

(١) في «صحيحه» (كتاب النفقات، باب حبس نفقة الرجل قوت سنة على أهله، ٤٢٥/٣: ٥٣٥٧).

(٢) في «صحيحه» (كتاب الجهاد والسير، ١٣٧٦/٣ فما بعد: ١٧٥٧/٤٨-٥٠).

(٣) «الجامع لأحكام القرآن» (١٣/٣٦٠).

(٤) «فتح القدير» (٤/٢١٣).

المبحث الثاني

حكم العلماء على الحديث

تَنَوَّعتْ عباراتُ العلماء والنُّقَّاد في الحكم على الحديث، وممن وقفتُ على كلامه فيه، أو أوردته في كتابٍ أُفرد للأحاديث الموضوعية - هؤلاء الأعلام الآتي ذكرهم:

- ١ - الإمام أبو عبد الرحمن النسائي، قال: هذا حديث موضوع^(١).
- ٢ - الحافظ البيهقي قال: هذا إسناد مجهول، والجراح بن منْهال ضعيف^(٢).
- ٣ - العلامة أبو المظفر السمعاني قال - بعد ذكره لحديث ابن عمر -: الخبر غريب^(٣).

- ٤ - الحافظ ابن الجوزي: ذكره في كتاب «الموضوعات»^(٤)، ونقل قول الإمام النسائي المتقدم ذكره.

(١) نقله ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ٨٨).

(٢) نقله ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤/ ١٢٧، السيرة النبوية - القسم الثاني)، والعراقي في «المغني عن حمل الأسفار» (٢/ ١٠٧٧).

وقوله: «هذا إسناد مجهول»، يعني الجهالة بالرجل المبهم في الإسناد الذي أخرج به البيهقي الحديث، كما أخرج ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (في الموضع السابق)، وتقدم أنه جاء في بعض الطرق مبينا، فقليل: «عطاء بن أبي رباح».

(٣) «تفسير السمعاني» (٤/ ١٩١).

(٤) «الموضوعات» (٣/ ٨٨).

- ٥- العلامة المفسر القرطبي، قال: هذا ضعيف؛ يُضَعَّفُ أَنَّهُ عليه السلام كان يدَّخِرُ لأهله قوت سنتهم، اتفق البخاري عليه ومسلم^(١). وكانت الصحابة يفعلون ذلك، وهم القدوة وأهل اليقين، والأئمة لمن بعدهم من المتقين المتوكلين^(٢).
- ٦- الحافظ ابن كثير قال: هذا حديث غريب، وأبو العَظُوف الجَزَرِيُّ ضعيف^(٣).
- ٧- الحافظ السيوطي قال: أخرج عبد بن حميد، وابن أبي حاتم، والبيهقي، وابن عساكر بسند ضعيف عن ابن عمر قال: «خرجتُ مع رسول الله ﷺ حتى دخل بعض حيطانِ المدينة... الحديث»^(٤).
- ٨- العلامة محمد بن طاهر الفَتْنِي قال: موضوع^(٥).
- ٩- العلامة الشوكاني قال: «وهذا الحديث فيه نكارةٌ شديدة؛ لمخالفته لما كان عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فقد كان يُعطي نساءه قوتَ العام، كما ثبت ذلك في كتب الحديث المعتبرة، وفي إسناده أبو العَظُوف الجَزَرِيُّ وهو ضعيف»^(٦).

(١) تقدم تخريجه (ص ١٩).

(٢) «الجامع لأحكام القرآن» (١٣/ ٣٦٠).

(٣) «تفسير ابن كثير» (٦/ ٢٩٢ ط: دار طيبة).

(٤) «الدر المنثور» (١١/ ٥٦٨).

(٥) «تذكرة الموضوعات» (ص: ١٧٦).

(٦) «فتح القدير» (٤/ ٢١٣).

فيتبين مما سبق أنَّ العلماء مجمعون على ضعف الحديث، إلا أنَّهم اختلفوا في درجة ضعفه: فبعضهم حَكَمَ عليه بالوضع كالإمام النسائي، وبعضهم حكم عليه بأنَّ فيه نكارةً شديدة كالشوكاني، وبعضهم اقتصر على الحكم عليه بالضعف فقط كالبيهقي والسيوطي.

والراجح في حاله: أنه موضوع - كما قال الإمام النسائي -؛ لتفرد راوٍ متهم بروايته، ولما في متنه من النكارة الشديدة.

الفصل الثاني :

بطلان نسبة هذا الحديث إلى صحيح الإمام البخاري

وبيان كيفية وقوع الخطأ في ذلك

وعزو جمع من العلماء له إلى مصادر أخرى غير «الصحيح»

المبحث الأول

بطلان نسبة هذا الحديث إلى صحيح الإمام البخاري

وبيان كيفية وقوع الخطأ في ذلك

أَوَّلُ مَنْ نَسَبَ حَدِيثَ «كَيْفَ بَكَ يَا ابْنَ عُمَرَ إِذَا بَقِيَتْ فِي قَوْمٍ يُحِبُّونَ رِزْقَ سَنَتِهِمْ» إِلَى «صَحِيحِ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ» - الْحَافِظُ أَبُو مَنْصُورٍ شَهْرْدَارُ بْنُ شَيْرَوِيهِ الدَّيْلَمِيُّ فِي الْقَرْنِ السَّادِسِ الْهَجْرِيِّ، ثُمَّ تَتَابَعَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى تَقْلِيدِهِ فِي ذَلِكَ، وَهَذَا بَيَانٌ لِكَلَامِهِمْ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، مَعَ تَوْضِيحِ كَيْفِيَّةِ وَقُوعِهِمْ فِي الْوَهْمِ وَالْخَطَأِ.

١- الحافظ أبو منصور شهردار بن شيرويه الديلمي^(١):

قال في كتابه «مسند الفردوس»^(٢):

«كَيْفَ بَكَ يَا ابْنَ عُمَرَ إِذَا عُمِّرْتَ^(٣) فِي حُثَالَةٍ مِنَ النَّاسِ يُحِبُّونَ رِزْقَ سَنَةِ وَيَضْعُفُ الْيَقِينَ»، الْحُثَالَةُ: الرُّذَالَةُ^(٤)، قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِ «الصَّلَاةِ»:

(١) شَهْرْدَارُ بْنُ شَيْرَوِيهِ أَبُو مَنْصُورٍ الدَّيْلَمِيُّ الْهَمْدَانِيُّ، مُحَدِّثٌ حَافِظٌ، مِنْ أَوْلَادِ الْحَفَازِ، وُلِدَ سَنَةَ ٤٨٣ هـ، لَهُ كِتَابُ «مُسْنَدِ الْفَرْدُوسِ»، تَوَفَّى سَنَةَ ٥٥٨ هـ. انظر ترجمته في: «المنتخب من معجم الشيوخ» للسمعاني (٢/ ٨٩٢)، و«سير أعلام النبلاء» (٢٠/ ٣٧٥).

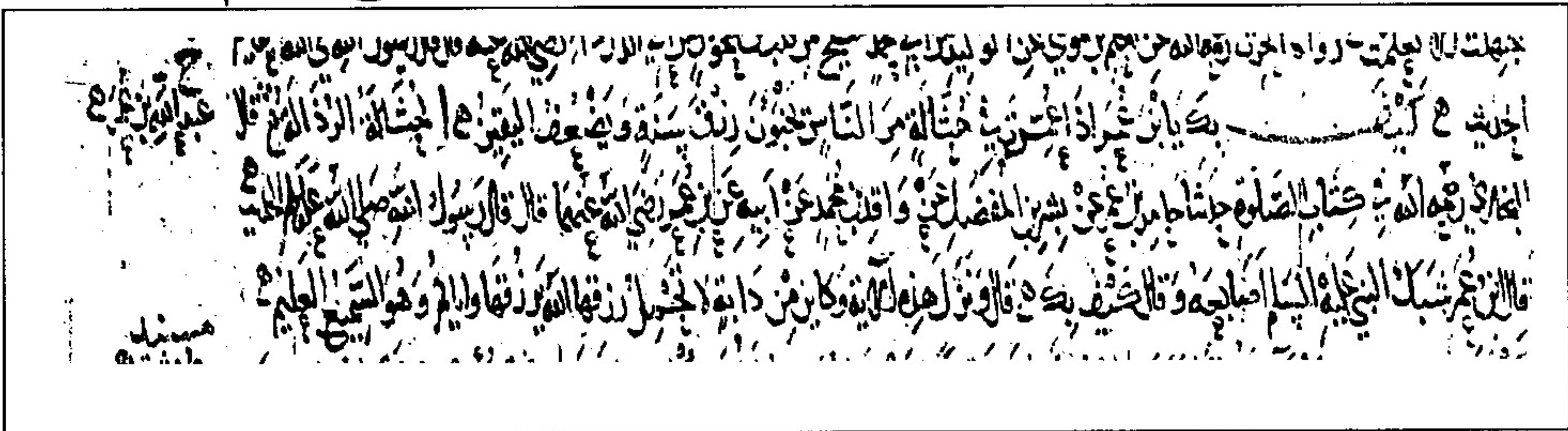
(٢) كِتَابُ «مُسْنَدِ الْفَرْدُوسِ» أَسْنَدٌ فِيهِ الْحَافِظُ شَهْرْدَارُ الدَّيْلَمِيُّ أَحَادِيثَ كِتَابِ «الْفَرْدُوسِ بِمَأْثُورِ الْخُطَابِ» لَوَالِدِهِ أَبِي شَجَاعٍ شَيْرَوِيهِ الدَّيْلَمِيِّ (ت: ٥٠٩ هـ)، وَكِتَابُ «الْفَرْدُوسِ» مَطْبُوعٌ مُتَدَاوِلٌ فِي أَكْثَرِ مِنْ طَبْعَةٍ، وَأَمَّا «الْمُسْنَدُ» فَلَا يَزَالُ مَخْطُوطًا.

(٣) تَقْدِمُ الْكَلَامِ عَلَى اخْتِلَافِ رَوَايَاتِ الْحَدِيثِ فِي هَذِهِ الْكَلِمَةِ، عِنْدَ تَخْرِيجِهِ.

(٤) انظر: «غريب الحديث» لابن قتيبة (١/ ٣٦٩)، وللخطابي (١/ ٣٣٧).

حدثنا حامد بن عمر، حدثنا بشر بن المفضل، عن واقد بن محمد، عن أبيه عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ... الحديث.

قال ابن عمر: شبك النبي ﷺ أصابعه، قال: كيف بك. قال: ونزلت هذه الآية: ﴿وَكَايْنٍ مِّنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾^(١) «^(٢)».



هذا نصّ كلام الحافظ أبي منصور الدِّلَميّ ويظهر منه أنه أورد حديث «كيف بك يا ابن عمر إذا عُمِّرت في حُثالة من الناس يُحِبُّون رِزْقَ سَنَةٍ، ويضعف اليقين»، وذكر أنّ الإمام البخاري ساقه بإسناده إلى ابن عمر، وأنه قال: شبك النبي ﷺ أصابعه... إلخ.

والصحيح أنّ السند المذكور إنما أخرج به البخاري - في رواية من روايات «صحيحه»^(٣) - طرفاً من حديث ابن عمر أو ابن عمرو: «كيف بك يا ابن عمرو إذا

(١) سورة العنكبوت، الآية: (٦٠).

(٢) «مسند الفردوس» (٢/٢٢ ق/أ)، مصورة عن نسخة مكتبة (لا له لي) باستنبول.

وانظر صورة المخطوط. وتراجع المذكورين في الإسناد تأتي في الصفحة التالية فما بعد.

(٣) هي رواية ابن رُميح عن شيخه (الفربري، وحماد بن شاعر) كما نص على ذلك الحافظ انظر (ص:

٣٨، ٥٠ من هذا البحث) وقد أفردت هذه الرواية ببحث خاص سمّيته: «رواية ابن رُميح لصحيح الإمام

البخاري والحديث الذي تفردت به دون سائر الروايات».

بقيت في حُثالة من الناس قد مَرَجَتْ^(١) عهودهم...»، وهو حديث آخر غير حديث (ادّخار الرزق) الذي ذكره الدَّيْلَمِيُّ.

قال الإمام البخاري في كتاب الصلاة من «صحيحه»:

«(باب تشبيك الأصابع في المسجد وغيره): حدثنا حامدُ بن عُمَرَ^(٢)، عن بَشْرِ^(٣)، حدثنا عاصم^(٤)، حدثنا واقد^(٥)، عن أبيه^(٦)، عن ابنِ عُمَرَ، أو ابنِ عَمْرٍو: شَبَّكَ النَّبِيُّ ﷺ أَصَابِعَهُ.

وقال عاصمُ بن علي^(٧): حدثنا عاصمُ بن محمدٍ، سمِعْتُ هذا الحديثَ مِنْ أَبِي فلم أحفظه، فقَوِّمهُ لي واقدٌ، عن أبيه، قال سمِعْتُ أَبِي، وهو يقول: قال عبدُ الله: قالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يا عبدَ الله بنَ عمرو كيف بك إذا بقيتَ في حُثَالَةٍ

(١) مَرَجَتْ: أي اختلطت. «النهاية في غريب الحديث» (٤/ ٣١٤).

(٢) حامد بن عمر بن حفص بن عمر بن عبيد الله بن أبي بكر الثَّقَفِي، البُكْرَاوِي، أبو عبد الرحمن البَصْرِي،

قاضي كرمان، ثقة، من العاشرة، مات سنة ثلاث وثلاثين [ومائتين]. تقريب التهذيب (الترجمة: ١٠٦٧)

(٣) بشر بن المفضل بن لاحق الرِّقَاشِي - بقاف ومعجمة - أبو إسماعيل البَصْرِي، ثقة ثبت عابد،

من الثامنة، مات سنة ست أو سبع وثمانين [ومائة]. تقريب التهذيب (الترجمة: ٧٠٣)

(٤) عاصم بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب العُمَرِي، المدني، ثقة، من السابعة. تقريب

التهذيب (الترجمة: ٣٠٧٨)

(٥) واقد بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي، المدني، ثقة، من السادسة. تقريب التهذيب

(الترجمة: ٧٣٨٩)

(٦) محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر المدني ثقة من الثالثة. تقريب التهذيب (الترجمة: ٥٨٩٢)

(٧) عاصم بن علي بن عاصم بن صهيب الواسطي، أبو الحسن، التيمي مولا هم، صدوق ربما وهم، من

التاسعة، مات سنة إحدى وعشرين [ومائتين]. تقريب التهذيب (الترجمة: ٣٠٦٧)

مِنَ النَّاسِ - بِهِذَا»^(١).

وقد اختصر الإمام البخاري الحديث، ولفظه بتمامه كما رواه أبو يعلى في «مسنده»^(٢): «كيف أنت يا عبد الله بن عُمر^(٣) إذا بَقِيتَ في حُثالة من الناس، قد مَرَجَتْ عهودُهم وأماناتهم، واختلفوا فصاروا هكذا - وشَبَّك بين أصابعه - . قال: فكيف يا رسول الله؟ قال: تأخذُ ما تعرف، وتدعُ ما تُنكر، وتُقبلُ على خاصَّتِكَ، وتدعُ عوامَّهم».

ومناسبة إخراج الإمام البخاري للحديث في هذا الباب قول ابن عُمر: شَبَّك النبي ﷺ أصابعه.

فيظهر مما تقدم أنَّ هناك حديثين:

١ - حديث: «كيف بك - يا ابن عُمر - إذا بَقِيتَ في قومٍ يُحِبُّونَ رِزْقَ سَنَتِهِمْ»^(٤).

(١) الجامع الصحيح (النسخة السلطانية المطبوعة على فروع اليونانية ١/ ١٠٣: الحديث ٤٧٨-٤٧٩).

(٢) (٩/ ٤٤٢، الحديث: ٥٥٩٣)، وقد فصلتُ الكلام عليه بذكر متابعاته وشواهده والحكم عليها في بحث مفرد، سبقت الإشارة إليه قريبا.

(٣) كذا جاء الحديث عند أبي يعلى: «كيف أنت يا عبد الله بن عُمر»، والأكثر: «كيف أنت يا عبد الله بن عمرو»، والحديث مشهور عنه، وعن غيره من الصحابة كذلك، وفي إسناد أبي يعلى: شيخه سفيان بن وكيع وهو ضعيف، فلعل الخطأ منه. انظر ترجمته في «تهذيب التهذيب» (٢/ ٦٢).

وقد تقدَّم أنه عند البخاري: «يا عبد الله بن عمرو كيف بك إذا بَقِيتَ في حُثالة من الناس...»، وكذلك أخرجه إبراهيم الحربي في «غريب الحديث»، وحنبل بن إسحاق، كما أفاده الحافظ ابن حجر في «تغليق التعليق» (٢/ ٢٤٥).

(٤) تقدم سياق متنه بتمامه في مستهل الفصل الأول من هذا البحث.

٢- «كيف بك - يا ابن عُمر أو يا ابن عمرو - إذا بقيت في حُثالة من الناس الذين قد مَرَجَتْ عهودُهم...».

فظنَّها الدَّيْلَمِيُّ حديثاً واحداً، وهما حديثان مختلفان:

حديث القوم الذين يخبئون رزق سنتهم.

وحديث الحُثالة من الناس الذين مَرَجَتْ عهودُهم.

وإنما وقع ذلك منه على سبيل الوهم، والخطأ غير المقصود.

والسبب في ذلك - والله أعلم - أمران:

أحدهما: التشابه في بعض لفظ الحديثين.

وثانيهما: أنَّ الإمام البخاري لم يذكر في «صحيحه» تمام الحديث، وإنَّما اقتصر على طَرَفٍ منه، فظنَّ الدَّيْلَمِيُّ أنَّ تمام متنه: «...حُثالة من الناس يُخْبِئُونَ رزق سنة ويضعف اليقين»، ولم يتنبَّه إلى عدم ذكر لفظ التشبيك فيه، مع أنَّه اللفظ الذي من أجله أورده الإمام البخاري في هذا الباب.

والحافظ أبو منصور الدَّيْلَمِيُّ - رحمه الله - أسدى إلينا معروفاً كبيراً، وعمل عملاً مشكوراً بإسناده أحاديث كتاب «الفردوس» لوالده، فحفظ لنا بذلك أسانيد مهمة يعزُّ الوقوف عليها عند غيره^(١)، إلا أنَّه وقع له في كتابه «مسند الفردوس»

(١) تظهر أهمية هذا الكتاب من خلال الوقوف على الأسانيد والأحاديث الغريبة، مما يُسهِّل على الباحث معرفة روايتها وعللها، ولذلك اعتنى الحافظ ابن حجر رحمه الله بهذا الكتاب، وانتخب غرائب في كتابه «الغرائب الملتقطة من مسند الفردوس» ويُسمى في بعض المصادر «زهر الفردوس»، كما اختصره في كتابه «تسديد القوس».

أوهامٌ كثيرة منها ما هو متعلق بالعزو إلى الصحيحين وغيرهما، وحديث بحثنا هذا (حديث أدخار الرزق) مثلاً لوهمه في العزو إلى صحيح الإمام البخاري.

وأما «صحيح الإمام مسلم» فمما وقفتُ عليه من أوهامه في العزو إليه، أنه عزا حديث: «الجنة تحت أقدام الأمهات» إلى «صحيح مسلم»^(١) وهو حديث لم يخرج بهذا اللفظ إلا في بعض الكتب غير المشهورة كـ«الكنى» للدولابي، و«مسند القضاعي»^(٢).

وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية فيه: ما أعرفُ هذا اللفظ مرفوعاً بإسناد ثابت^(٣).

(١) انظر: مسند الفردوس (مخطوط السعيدية ق ٧٧/أ).

(٢) الحديث أخرجه بهذا اللفظ الدولابي في «الكنى» (٣ / ١٠٩١)، والقضاعي في مسنده (١ / ١٠٢: ١١٩)، وقوام السنة الأصبهاني في الترغيب والترهيب (١ / ٢٨١: ٤٤٨) من طريق منصور بن المهاجر، عن أبي النضر الأبار، عن أنس بن مالك مرفوعاً. وإسناده ضعيف، فإن منصور بن المهاجر، وأبا النضر الأبار مجهولان.

ورؤي نحوه من حديث معاوية بن جاهمة السلمي: أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٢٤ / ٢٩٩: ١٥٥٣٨)، وابن ماجه (كتاب الجهاد، باب الرجل يغزو وله أبوان ٢ / ٩٢٩: ٢٧٨١)، والنسائي في الصغرى (كتاب الجهاد، باب الرخصة في التخلف لمن له والد ٦ / ١١) - واللفظ له - من طريق ابن جريج، أخبرني محمد بن طلحة، عن أبيه، عن معاوية بن جاهمة: أن جاهمة جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: يا رسول الله، أردت أن أغزو، وقد جئت أستشيرك، فقال: «هل لك من أم؟» قال: نعم، قال: «فألزمها، فإن الجنة تحت رجلها». وإسناده محتمل للتحسين، وله أسانيد أخرى وقع فيها اختلاف كثير، فصل الكلام فيها الحافظ ابن حجر في الإصابة (دار هجر ٢ / ١٤٠-١٤٤)، وتهذيب التهذيب (١٠ / ٢٠٣).

(٣) أحاديث القصاص (ص ٩٠).

وقال محمد درويش الحوت: «من عزاه لمسلم فقد ذَهَل»^(١).

ويؤكد كثرة أوهام الديلمي في العزو ما قاله الحافظ ابن حجر في مقدمة كتابه «تسديد القوس»: كان شيخنا العراقي يذكر أن هذا الكتاب - يعني «مسند الفردوس» - مشتمل على أوهام كثيرة، حتى في العزو^(٢).

وقد وقفتُ على أوهام أخرى للديلمي في عزو الأحاديث إلى الكتب المشهورة، يضيق المقام عن ذكرها، والغرض يحصل بالتمثيل لها، دون حاجة إلى استقصاءها. وما دام الأمر كذلك ما كان ينبغي الاعتماد على أبي منصور الديلمي في عزو مثل هذا الحديث الغريب إلى «صحيح الإمام البخاري» إلا بعد النظر والمراجعة.

٢- الحافظ زين الدين العراقي^(٣):

لم أقف على كلام الحافظ العراقي في نسبة هذا الحديث في أيٍّ من مصنفاته المعروفة، ولا على من عزاه إلى كتابٍ معيّنٍ منها، وإنما نقله الحافظ السيوطي عنه دون عزو، وكرّر ذكره في غير واحدٍ من كتبه:

(١) أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب (ص ١٢٤)، وانظر: المداوي لعلل المناوي (٣/ ٣٦٩).

(٢) انظر: مقدمة تسديد القوس (١/ ٢ ق/ أ).

(٣) زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، المصري. حافظ مشهور، من كبار علماء الحديث في وقته، ولد سنة ٧٢٥هـ، له تصانيف عديدة في علم الحديث منها «التبصرة والتذكرة» في علوم الحديث، و«شرحها»، و«تكملة شرح الترمذي»، وعليه تخرّج غالب أهل عصره في الحديث وعلومه، توفي سنة: ٨٠٦هـ. انظر ترجمته في: «إنباء الغمر بأبناء العمر» (٥/ ١٧٠)، و«ذيل تذكرة الحفاظ» (ص: ٢٢٠).

قال السيوطي - رحمه الله - في «التعقبات على الموضوعات»: «حديث ابن عمر: «كيف بك يا ابن عمر إذا عُمِّرْتَ بين قوم يُجَبِّون رزق سنتهم»... رأيتُ بخط الحافظ العراقي ما نصُّه: ليس هو فيما رأيناه من نُسخ البخاري، وذكر المزيُّ أنَّه في رواية حماد بن شاکر^(١) عن البخاري^(٢).

وقال في «تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي»: «هذا الحديث أورده الدَّيْلَمِي في «مسند الفردوس» وعزاه للبُخاري، وذكر سنده إلى ابنِ عمر، ورأيتُ بخطَّ العِراقي أنَّه ليس في الرواية المشهورة، وأنَّ المزي ذكر أنَّه في رواية حماد بن شاکر^(٣).

فنصَّ السيوطي على أنه وقف على تعليق الحافظ العراقي هذا فيما وجدته بخطه. ويرد هاهنا سؤالٌ يتبادر إلى ذهنِ المطلِّع على هذين النقلين، وهو: أين قال الحافظ العراقي ذلك؟

والجواب عنه:

أنَّه من خلال النَّصِّين اللّذين سبق نقلهما يظهر احتمالان:

١ - أنَّ الحافظ العراقي قال ذلك في أحد كتبه التي ذكر فيها (حديث ادّخار الرزق) وتطرَّق فيها للكلام على ما ذكره الدَّيْلَمِي، فوقف السيوطيُّ على كلام الحافظ العراقي بخطه في ذلك الكتاب.

(١) حماد بن شاکر أبو محمد الوراق النَّسَفِي.

قال جعفر بن محمد بن المعتز المستغفري في «تاريخ نَسَف»: روى عن محمد بن إسماعيل «الجامع» ثقة مأمون، مات سنة ٣١١ هـ. «التقييد» لابن نقطة (١/ ٢٥٧)، و«سير أعلام النبلاء» (٥/ ١٥).

(٢) التعقبات (المطبوع خطأ باسم «النكت البديعات على الموضوعات» (ص: ٢١٢، الحديث: ٢٢٧)، انظر: الكلام عليه في ثبوت المصادر والمراجع آخر البحث.

(٣) «تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي» (١/ ٤٧٤).

٢- أن الحافظ العراقي وقف على كلام الدَّيْلَمِيِّ الأنف الذكر - في نسخة من كتاب «مسند الفردوس»، فعَلَّقَ في هامش النسخة بخطه:

«ليس هو فيما رأيناه من نُسخ البخاري، وذكر المزي أنه في رواية حماد ابن شاكر». والذي أرجَّحه الاحتمال الثاني، لعدة أسباب:

أولها: أن من عادة السيوطي - رحمه الله - ومنهجِه في النقل أن يُبيِّن المصدر الذي نقل منه.

فقد قرَّر ذلك في كتاب «المزهر» فقال: «لا تراني أذكر - في شيء من تصانيفي - حرفاً إلا معزواً إلى قائله من العلماء، مُبيناً كتابه الذي ذكر فيه»^(١).

ثانيها: لو أن الحافظ العراقي قال ذلك في أحد كتبه، لنصَّ السيوطي على اسم ذلك الكتاب، ليقوّي دعواه بثبوت هذا القول عن الحافظ العراقي، ولِيتِمَكَّنَ من يقفُ عليه من الرجوع إليه إن شاء.

ثالثها: أنه بالعودة إلى بعض كُتُب الحافظ العراقي التي هي مظنة كلامه على هذا الحديث، مثل كتاب «المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار» الذي خرَّج فيه (حديث ادّخار الرزق)^(٢)، وبالرجوع كتبه في علوم الحديث التي تكلم فيها على الأحاديث المتقدمة في الصحيحين،

(١) «المزهر في علوم اللغة» (٢/٣١٩).

(٢) «المغني عن حمل الأسفار» (٢/١٠٧٧: الحديث ٣٩٠٧)، ويأتي (ص: ٦٠) نقل كلام الحافظ العراقي منه

بتمامه.

لا نجد الحافظ العراقي ذكر هذا الكلام، مع أهميته وتعلقه بما قيل في هذا الحديث^(١).

رابعها: أن هذه العبارة لو وردت في أحد تصانيف الحافظ العراقي، فليس من المعتاد أن ينفرد الحافظ السيوطي بالاطلاع عليها دون غيره من أهل العلم، سواء من تلامذة الحافظ العراقي كالحافظ ابن حجر، أو مَنْ بعدهم من أقران السيوطي الذين لهم قدمٌ راسخة في هذا العلم، ومعرفةٌ قويةٌ بالصحيحين وما يتعلق بهما من مسائل وقضايا، كالحافظ السخاوي، والعلامة القسطلاني.

فبناءً على ما سبق يترجَّح أنَّ الحافظ العراقي لما وقف على ما ذكره أبو منصور الدَّيْلَمِي في نسخة من كتابه «مسند الفردوس» كتب في هامشها:

«ليس هو فيما رأيناه من نُسخ البخاري، وذكر المزيُّ أنه في رواية حماد بن شاکر».

ويُستأنس لهذا الترجيح بما عُرف من عناية الحافظ العراقي بـ«مسند الفردوس»،

فقد اعتمد عليه كثيراً فيما يُسأل عنه من أحاديثٍ وتخریج لها، قال الحافظ ابن

حجر: «كنتُ أرى شيخنا الإمام شيخ الإسلام حافظَ عصره أبا الفضل العراقي

- تغمده الله برحمته - يكشف كثيراً عن الأحاديث الغريبة التي يُسأل عنها من

«مسند الفردوس» الذي أخرجه الحافظ أبو منصور شَهْرَدَار ابن الإمام أبي

شجاع شيرويه بن شَهْرَدَار الدَّيْلَمِي الأصل، الهمداني»^(٢).

(١) انظر: «شرح الألفية» (١/ ٧٠-٧١)، و«التقييد والإيضاح» (ص: ٢٩).

(٢) انظر: «تسديد القوس» (١/ ١/ ب).

ويبقى إشكال آخر في قول الحافظ العراقي: «ليس هو فيما رأيناه من نُسخ البخاري، وذكر المزيُّ أنه في رواية حمّاد بن شاكر»^(١).

فإنّه نصّ على أمرين:

أولهما: أن هذا الحديث ليس في النسخ التي رآها للصحيح.

وثانيهما: أن الحافظ المزي ذكر أن هذا الحديث موجود في رواية حماد بن شاكر للصحيح.

والأمر الأول واضح لا إشكال فيه، وهو قول صحيح، فلا وجود لهذا الحديث في نسخ «صحيح الإمام البخاري» المشهورة، بل ولا في غيرها، كما سيتبين من خلال هذا البحث إن شاء الله تعالى.

وأما الأمر الثاني، وهو قوله: وذكر المزيُّ أنه في رواية حماد بن شاكر.

فيحتاج إلى بحث ونظر؛ لكونه يُفيد وجودَ طرفٍ جديد في هذه القضية، وهذا الطرف الجديد يُثبت ورودَ هذا الحديث في بعض روايات الصحيح!

وهو الحافظ المزي رحمه الله تعالى. وهذا أمرٌ مشكِل!!.

والذي يظهر لي وأرجّحه = أنه لا دخلَ للحافظ المزي في عزو حديث: «كيف بك يا ابنَ عمر إذا بقيتَ في قومٍ يُحبُّون رِزْقَ سَنَتِهِمْ، وَيَضْعُفُ اليقين» - إلى (رواية حماد بن شاكر) للصحيح، وإنما هذا وهمٌ مركَّب وقع للحافظ العراقي رحمه الله، فزاد على وهمِ الدَّيْلَمِيِّ - حينما نسبَ هذا الحديث إلى الصحيح - وهماً آخر، وهو أن

(١) تقدم قريباً.

الحافظ المزّي يعزوه للصحيح أيضاً.

ويُوضح ذلك أن كلام الحافظ المزّي - الذي بسببه وقع الوهم للحافظ العراقي - موجودٌ بين أيدينا في كتابٍ من أشهر كُتُبِهِ، ولم ينفرد بالاطلاع عليه الحافظ العراقي، وكلامه فيه يتعلق بحديث آخر صحيح، ليس هو (حديث ادّخار الرزق) المذكور.

فإنَّ الحافظَ المزّي - رحمه الله - قال في كتابه «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف»: «حديث: «شَبَّكَ النبي ﷺ أصابعه» (خ) في الصلاة، في (باب تشبيك الأصابع في المسجد)، عن حامد بن عمر، عن بشر ابن المُفَضَّل، عن عاصم بن محمد، عن أخيه واقد بن محمد، عن أبيه.

وقال عاصم بن علي، حدثنا عاصم بن محمد: سَمِعْتُ هذا الحديث من أبي، فلم أحفظه، فقَوِّمَهُ لي واقد، عن أبيه، قال: سمعتُ أبي وهو يقول: قال عبدالله: قال رسول الله ﷺ: «يا عبدالله بن عمرو، كيف أنت إذا بقيتَ في حُثالة من الناس..» بهذا.

هذا الحديث من (رواية حماد بن شاكر)، عن البخاري»^(١).

ويكفي للجزم بهذا الوهم الذي وقع للحافظ العراقي - أن يُقارن الناظر بين ما ذكره الحافظ المزّي فيما سبق نقله قريباً، وعبارة الدَّيْلَمِيّ في «مسند الفردوس»، فإنه قال:

«كيف بك يا ابن عمر إذا عُمِّرْتَ^(٢) في حُثالة من الناس يُحْبِئُونَ رزقَ سنةٍ

(١) تحفة الأشراف (٦ / ٤١).

(٢) تقدم الكلام على اختلاف روايات الحديث لهذه الكلمة، عند تخريج الحديث.

ويضعف اليقين»، الحُثالة: الرُّذالة، قال البخاري رحمه الله في (كتاب الصلاة): حدثنا حامد بن عمر، حدثنا بشر بن المفضل، عن واقد بن محمد، عن أبيه عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث.

قال ابن عمر: شبك النبي ﷺ أصابعه، قال: كيف بك. قال: ونزلت هذه الآية:

﴿وَكَايْنٍ مِّنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾^(١) ^(٢).

فيبدو أن الحافظ العراقي رحمه الله لما وقف على كلام الدَّيْلَمِيِّ، ونظر في السند الذي أورده - راجع فيه كتاب «تحفة الأشراف»، فوجد الحافظ المزيّ قد عزا حديث «يا عبدالله بن عمرو، كيف أنت إذا بقيت في حُثالة من الناس» إلى رواية حماد بن شاکر بذلك السند نفسه الذي ذكره الدَّيْلَمِيُّ، ولم يتنبه إلى أن الحديث الذي أورده الحافظ المزيّ، وعقب عليه بهذا الكلام - حديث آخر، ليس فيه الألفاظ الغريبة التي في الحديث المذكور في «مسند الفردوس» للدَّيْلَمِيِّ.

وبناءً على هذا التوهم قال: «إن المزيّ ذكر أنه في رواية حماد بن شاکر».

تنبيه:

ما تقدم ذكره عن الحافظ العراقي إنما أوردته اعتماداً على ثبوت ما نقله الحافظ السيوطي عنه، وإلا فإني لا تخفى عليّ منزلة الحافظ العراقي وما عُرف عنه من علمٍ وتحقيق، ولولا أن الحافظ السيوطي يُخبر أنه رأى ذلك بخط العراقي نفسه، ودون واسطة، وأنه يبعد أن يشتبه عليه خطه بخط غيره = لجزمتُ بوقوع الوهم في نسبة

(١) سورة العنكبوت، الآية: (٦٠).

(٢) تقدم نقله (ص: ٢٧ فما بعد).

هذا القول إلى الحافظ العراقي أيضًا، ويؤيد ذلك أمران:

١ - ما تقدم عن الحافظ ابن حجر أنه قال: كان شيخنا العراقي يذكر أن هذا الكتاب - يعني «مسند الفردوس» - مشتمل على أوهام كثيرة، حتى في العزو^(١)، فالحافظ العراقي يعلم باشتغال كتاب «مسند الفردوس» على أوهام كثيرة في العزو وغيره، فكيف يتبع أبا منصور الديلمي في نسبة هذا الحديث إلى الصحيح؟!.

٢ - أن الحافظ العراقي نفسه قد خرج هذا الحديث في كتابه «المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار» ولم يعزّه إلى «الصحيح»، فإنه قال: «حديث ابن عمر: خرجت مع رسول الله ﷺ حتى دخل على حيطان الأنصار، فجعل يلتقط من التمر ويأكل... الحديث. ابن مردويه في «التفسير»، والبيهقي في «الزهد»، من رواية رجل لم يُسم عن ابن عمر. قال البيهقي: هذا إسناد مجهول، والجراح بن منهال ضعيف»^(٢).

فعزاه إلى ابن مردويه في «التفسير»، والبيهقي في «الزهد»، ولم يعزّه إلى «الصحيح».

(١) تقدم (ص ٣٣).

(٢) «المغني عن حمل الأسفار» (١٠٧٧/٢).

وراجعت نسختين خطيتين منه، إحداهما عليها خط الحافظ العراقي نفسه في مواضع كثيرة منه، وهي نسخة المكتبة الظاهرية (رقم ٣١٩ حديث)، ومصورتها بالجامعة الإسلامية رقم (٣٤١٦)، وورد الحديث فيها (ق ١٥٣/ب) ولم يعلق عليه العراقي بشيء غير ما ذكرت، ولا في هامشها شيء يتعلق بالحديث. والثانية: بخط الحافظ ابن حجر، وهي نسخة مكتبة عارف حكمت رقم: ٣٤٢، (٧٦/٢٣١)، وورد الحديث فيها (ق ٢٠٥/ب)، ولم أجد فيها زيادة على ما سبق نقله كذلك.

فإن يسّر الله جل وعز - فيما يُستقبل من الزمان - العثورَ على أدلة وقرائن قوية أخرى تنفي هذا النقل عن الحافظ العراقي أثبتّها في محلّها إن شاء الله تعالى، وسأكون مغتبطاً بوقوفي عليها، واستدراكي لما يتعلق بها؛ أسوةً بما فعلته مع الحافظ المزي من تبرئته من نسبة حديث البحث إلى «الصحيح»، وكما سيأتي من تبرئة الحافظ ابن حجر من ذلك أيضاً، والله تعالى المستعان، ومنه التوفيق والسداد.

٣- الحافظ السيوطي^(١):

ظهر لي من خلال جمعي لمادة هذا البحث أنّ الحافظ السيوطي - رحمه الله - هو من شَهَرَ نسبةً حديث: «كيف بك يا ابنَ عُمَر إذا بَقِيتَ في قومٍ يُحِبُّونَ رِزْقَ سَنَتِهِمْ»، إلى «صحيح الإمام البخاري» برواية حماد بن شاکر، حيث ذكره في كثيرٍ من كتبه:

مثل «التعقُّبات على الموضوعات»، و«تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي»، و«التوشيح شرح الجامع الصحيح»، و«القول الحسن في الذَّب عن السُّنن»، و«الآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة»، و«الجامع الكبير»، و«منظومته» في الأحاديث الموضوعة التي ذكرها ابن الجوزي في «الموضوعات» وهي في الكتب

(١) عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي، ولد سنة ٨٤٩هـ، الحافظ المشهور، من المكثرين من التصنيف، ومن أشهر مؤلفاته: «الدر المنثور في التفسير بالمأثور»، و«تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي»، و«الآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة»، توفي سنة: ٩١١هـ. انظر ترجمته في: «حسن المحاضرة» له (١/٣٣٥)، و«البدر الطالع» (١/٢٢٦).

الستة ومسند الإمام أحمد.

واعتمد عليه في ذلك - عددٌ من أهل العلم، ممن جاء بعده وأقرّوه عليه، دون تثبُّتٍ وتحقيقٍ.

وهذا نص كلامه في كتبه التي وقفتُ عليها:

قال في كتاب «التعقبات على الموضوعات»:

«حديث ابن عمر: «كيف بك يا ابن عمر إذا عُمِّرتَ بين قوم يُحِبُّون رزقَ سَنَتِهِمْ». أوردته^(١) بلا سند، وقال: قال النسائي: إنه موضوع.

قلتُ^(٢): أوردته الدَّيْلَمِيُّ في «مسند الفردوس» وعزاه لصحيح البخاري، فقال: قال البخاري في (كتاب الصلاة): حدثنا حامد ابن عمر، حدثنا بِشْرُ بن المَفْضَل، حدثنا عاصم بن محمد، عن واقد بن محمد، عن أبيه عن ابن عمر مرفوعاً^(٣). فذكره، وزاد في آخره: ويُضعف اليقين.

ثم رأيتُ بخطَّ الحافظ العراقي ما نصُّه: ليس هو فيما رأيناه من نُسخ البخاري. وذكر المِزِّي أنه في رواية حماد بن شاعر عن البخاري.

(١) يعني: الحافظ ابن الجوزي - رحمه الله -.

(٢) القائل السيوطي - رحمه الله -.

(٣) تقدّم أنَّ هذا الإسناد وإنما هو لحديث: «يا عبد الله بن عمرو كيف بك إذا بقيت في حُثالة من الناس قد مرّجت عهودهم»، وليس لـ (حديث أدخار الرزق). انظر: (ص: ٢٨-٣٠)

فهذا حديث في «الموضوعات» من «صحيح البخاري»، ثم وقفتُ على إسناد آخر عن ابن عمر في «تفسير ابن أبي حاتم»^(١). انتهى^(٢).

وقال في «تدريب الراوي شرح تقريب النواوي»:

«قال شيخ الإسلام^(٣): لم أقف في كتاب «الموضوعات» على شيء حُكِمَ عليه بالوضع وهو في أحد «الصَّحَّاحِينَ» غير هذا الحديث^(٤) وإنَّهَا لَغَفْلَةٌ شديدة، ثم تكلم عليه وعلى شواهد^(٥)».

وذيلتُ على هذا الكتاب^(٦) بذيل في الأحاديث التي بقيت في الموضوعات من

(١) سبق تخريج (حديث ادّخار الرزق) وعزوه إلى «تفسير ابن أبي حاتم» وغيره (ص: ١٣)، وبيّنتُ أنه ليس له إلا إسناد واحد يُروى من طريق الجراح بن منهال، عن الزهري، عن رجل (وقيل: عن عطاء بن أبي رباح)، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

وأما الإسناد الذي ذكره الدَّيْلَمِيُّ فهو لحديث (الحُثَالَة من الناس) كما في الهامش السابق.

(٢) «التعقبات على الموضوعات» (المطبوع خطأ باسم «النكت البديعات على الموضوعات» (ص: ٢١٢، الحديث: ٢٢٧) انظر: تصحيح هذا الخطأ في ثبوت المصادر والمراجع.

(٣) يعني: الحافظ ابن حجر - رحمه الله -.

(٤) يُشير إلى: حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: «إن طالت بك مدة، أو شكت أن ترى قوماً يغدون في سَخَطِ اللَّهِ، ويروحون في لعنتِهِ، في أيديهم مثلُ أذنانِ البقر». وقد أخرج الإمام مسلم في «صحيحه»، كتاب الجنة وصفة نعيمها، (٤/ ٢١٩٣، رقم: ٢٨٥٧)

وتعقب الحافظ ابن حجر - ابن الجوزي - رحمه الله تعالى - في ذكره له في «الموضوعات»، فقال - رحمه الله - بعد أن فصل الكلام عليه، ودفع الانتقاد عنه: «لقد أساء ابن الجوزي لذكره في الموضوعات حديثاً من «صحيح مسلم»، وهذا من عجائبه». «القول المسدد في الذب عن المسند» (ص: ٣٢).

(٥) انظر: المصدر السابق (ص: ٣١).

(٦) يعني كتاب «القول المسدد في الذب عن المسند» الآنف الذكر.

المُسْنَد، وهي أربعة عشر مع الكلام عليها، ثم ألفتُ ذيلًا لهذين الكتابين سميتهُ «القول الحسن في الذب عن السُّنن»^(١)، أوردتُ فيه مائةً وبِضْعَةً وَعِشْرِينَ حديثًا ليست بموضوعة».

إلى أن قال: «منها: ما هو في «صحيح البخاري» رواية حماد بن شاکر، وهو حديث ابن عمر: «كيف يا ابن عمر إذا عُمِّرتَ بين قوم يُحِبُّون رِزْقَ سَنَتِهِمْ». هذا الحديث أوردهُ الدَّيْلَمِيُّ في «مسند الفردوس» وعزاهُ للبُخَارِي، وذكر سنده إلى ابن عمر، ورأيتُ بخطَّ العِرَاقِيِّ أَنَّهُ لَيْسَ في الرَّوَاية المشهورة، وأنَّ المِزِّي ذكر أَنَّهُ في رواية حماد بن شاکر، فهذا حديث ثانٍ من أحاديث «الصَّحِيحِينَ»^(٢).

وقال في كتاب «الآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة»:

«روى ابن عمر أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «كيف بك يا عمر^(٣) إذا غَبَرْتَ^(٤) في قوم يُحِبُّون رِزْقَ سَنَتِهِمْ». قال النسائي: هذا حديث موضوع. قلتُ: هذا أخرجه البخاري في «صحيحه» في رواية حماد بن شاکر»^(٥).

وقال في «التوشيح شرح الجامع الصحيح»:

«قال^(٦): (باب تشبيك الأصابع في المسجد) (حدثنا حامد بن عمر إلى قوله:

(١) لم أقف عليه.

(٢) «تدريب الراوي شرح تقريب النواوي» (١/٤٧٣-٤٧٤).

(٣) كذا في «الآلئ المصنوعة»، وتقدم أن لفظه في المصادر التي خرَّجته: «كيف بك يا ابن عمر».

(٤) في المطبوع من «الآلئ المصنوعة»: «عبرت»، وهو تصحيف، انظر: ما تقدم في هامش (ص: ١٢).

(٥) «الآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة» (٢/١٨١).

(٦) يعني الإمام البخاري، وتقدم ذكر الباب والحديث (ص: ٢٩-٣٠).

في حُثالة من الناس) هذا الحديث ثبت في رواية حماد بن شاکر خاصة، وسقط في سائر الروايات^(١)، ولم يستخرجه الإسماعيلي، ولا أبو نُعيم، وذكره أبو مسعود في «الأطراف»^(٢)، وعزاه صاحب «مسند الفردوس» إلى البخاري.

ومن الغريب أنَّ ابنَ الجوزي أورد هذا الحديث في «الموضوعات»، وقد رددتُ عليه في مختصرها^(٣)، [و]^(٤) في «التعقبات»^(٥).

(وقال عاصم بن علي) وصله إبراهيمُ الحربي في «غريب الحديث» له عن عاصم بن علي به. «كيف إذا بقيت في حُثالة من الناس» زاد الحميدي في «الجمع بين الصحيحين»: «قد مَرَجَتْ عهودُهم وأماناتهم، واختلفوا، فصاروا هكذا - وشَبَّكَ بين أصابعه -».

(١) سيأتي من كلام الحافظ ابن حجر وغيره (ص: ٤٧-٤٨) أنه في رواية ابن رُميح عن الفربري وحماد بن شاکر. (٢) الحافظان أبو مسعود الدمشقي والحميدي - وغيرهما ممن تبعهما من الحفاظ -، ذكروا حديث «كيف بك يا ابن عمرو إذا بقيت في حُثالة من الناس قد مَرَجَتْ عهودهم...»، ونسبوه إلى الصحيح، ولم يذكروا (حديث ادّخار الرزق)، والسيوطي رحمه الله كما هو منقول - هنا - عن «التوشيح» يظن أنها حديث واحد!، تبعاً للدليمي.

وقد سبق بيان وهم الدَّيْلَمِيّ في ذلك (ص: ٢٧-٣١)

(٣) يعني: «اللائي المصنوعة»، وإنما قال السيوطي هذا بناءً على ما توهمه من أنَّ حديث: «كيف إذا بقيت في حُثالة من الناس...» هو نفسه حديث: «كيف إذا بقيت في قوم يُجَبُّون رزق سنتهم»، وهما حديثان مختلفان. وابن الجوزي إنما ذكر (حديث ادّخار الرزق) كما تقدم (ص: ٢١، ويأتي كلامه بنصه: ص ٥٦)، ولم يذكر حديث (الحُثالة من الناس) في كتاب «الموضوعات» فإنه صحيحٌ ثابت.

(٤) سقطت من مطبوع «التوشيح»، والسياق يقتضيها.

(٥) انظر: «التعقبات» (المطبوع خطأ باسم «النكت البديعات» (ص: ٢١٢، الحديث ٢٢٧).

ويُقال فيه ما سبق في الهامش الآنف المتعلق بـ «اللائي المصنوعة».

وأورده الدَّيْلَمِيُّ فزاد بعد (الناس): «يُحِبُّونَ»^(١) رِزْقَ سِتِّهِمْ ويضعف اليقين»، بهذا القدر فقط، وأخرجه كذلك ابن أبي حاتم في «تفسيره» من وجه آخر عن ابن عمر^(٢).

وقال في «الجامع الكبير»:

«قال النبي ﷺ: «كيف بك يا ابن عمر إذا عُمِّرْتَ في حُثالة من الناس يُحِبُّونَ رِزْقَ سِنَةٍ ويضعفُ اليقين» (خ) في رواية حماد بن شاکر عن ابن عمر^(٣). وظاهرٌ أنه يعني بـ (خ) الإمام البخاري في «صحيحه».

وقال في «البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر»: «أورد (يعني ابن الجوزي) في كتابه «الموضوعات» حديثاً من صحيح مسلم، وآخر من صحيح البخاري برواية حماد بن شاکر، وسأنبه عليهما في نوع الموضوع^(٤) إن شاء الله تعالى»^(٥).

وقال في «منظومته» في الأحاديث الموضوعية التي ذكرها ابن الجوزي في كتاب «الموضوعات» وهي في الكتب الستة ومسند الإمام أحمد، وكان قد ختم بهذه المنظومة كتابه «القول الحسن»، قال:

(١) تصحفت في مطبوع «التوشيح» إلى: «بخبز من».

(٢) «التوشيح شرح الجامع الصحيح» (٢/ ٥٤٥).

(٣) «الجامع الكبير» ويسمى «جمع الجوامع» أيضاً (مخطوط: ١/ ٦٣١).

(٤) لم يُقدَّر للسيوطي رحمه الله أن يبلغ في شرحه لألفيته نوع (الموضوع) كما كان يأمل، فقد بلغ إلى نوع المعنعن، وشرع في المسودة في شرح أنواع أخرى من أواخر الألفية، وترك أنواعاً عديدة من وسطها لم يتمكن من شرحها، وقد أتاه الأجل قبل أن يُتم هذا الشرح العظيم، والسفر البسيط، فرحمنا الله وإياه، وغفر لنا وله.

(٥) «البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر» (تحقيق د. أنيس بن أحمد طاهر ٢/ ٦٤٦-٦٤٧).

كتابُ الأباطيلِ للمُرتَضَى أبي الفرجِ الحافظِ المُقتدي
تضمَّن ما ليسَ من شَرَطِهِ لذي البصرِ الناقدِ المُهتدي
ففيه حديثٌ رَوَى مسلمٌ وفوقَ الثلاثينَ عن أحمدٍ
وفردٌ رواه البخاريُّ في رواية حمَّادِ المُسَنِّدِ^(٦)

وقال في منظومةٍ أخرى ختم بها كتابه «التعقبات»:

أبو الفرجِ الجوزيُّ ألفَ مجمعا يضمُّنه الموضوعَ فاتسَعَ الوادي
وهذا كتابٌ فيه حرَّرتُ جملةً ثلاثَ مئِنَّ منه تحريرَ نقادٍ
حديثٌ رواه مسلمٌ ثم آخرٌ رواه البخاريُّ في رواية حمادٍ^(٧)

فقوله في المنظومة الأولى:

وفردٌ رواه البخاريُّ في رواية حمَّادِ المُسَنِّدِ

وقوله في المنظومة الأخرى:

..... ثم آخرٌ رواه البخاريُّ في رواية حمادٍ

يعني بهما: أنَّ من الأحاديث التي ذكرها ابن الجوزي في كتاب «الموضوعات» حديثاً واحداً في «صحيح الإمام البخاري» في (رواية حماد بن شاهر) عنه، وأنَّ ذلك الحديث ليس على شرط كتاب ابن الجوزي، ولا ينحطُّ إلى تلك الدرجة.

(٦) «تدريب الراوي» (١/ ٤٧٥).

(٧) «التعقبات» (ص: ٣٢٥).

فيتبين من هذه النقول أن الحافظ السيوطي قلّد الحافظ الدَّيْلَمِيَّ في نسبة (حديث ادّخار الرزق) إلى «صحيح الإمام البخاري»، كما تَبَعَ الحافظ العراقي في نقله عن الحافظ المزيّ قوله: هذا الحديث في رواية حماد بن شاکر.

وهذا كله وَهْمٌ وَخَطَأٌ، وقد تقدّم تفصيلُ الكلامِ عليه، وبيانُ كيفية وقوع الوهم والخطأ فيه.

وقد يكون للحافظ السيوطي شيءٌ من العُدْرِ؛ أنه لم يكن المبتدئ بهذا الوهم، فهو تابعٌ فيه للحافظ الدَّيْلَمِيَّ ثم الحافظ العراقي، إلا أَنَّهُ لَمَّا أَكْثَرَ من ذكر هذا الغلط، وكرّره في جمعٍ من مصنّفاته = كان سبباً في اقتفاء عددٍ من المصنّفين في الأحاديث الموضوعّة له فيه، كما سيأتي بيانه قريباً.

٤- العلامة علي بن محمد بن علي الكِنَانِي، الدمشقي، المعروف بابن عراق^(١):

قال في كتابه «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعّة»:

«حديث ابن عُمر أن النبي ﷺ قال له: «كيف بك يا ابن عُمر إذا بقيت في قوم يُحِبُّونَ رِزْقَ سَنَتِهِمْ»، قال النسائي: موضوع. تُعَقَّبُ: بأنَّ البخاريَّ أخرجَه في «صحيحه» في (رواية حماد بن شاکر)، وقال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»: وقع هذا الحديث في رواية حماد بن شاکر، وليس هو في أكثر الروايات، ولا استخرجه الإسماعيلي، ولا أبو نُعَيْم، بل ذكره أبو مسعود في «الأطراف»^(٢)، وساقه الحميدي

(١) علي بن محمد بن علي بن عراق الكِنَانِي، الدمشقي، ثم المدني. ولد سنة ٩٠٧ هـ، محدِّثٌ فقيه مؤرِّخ، توفي سنة

٩٦٣ هـ. انظر ترجمته في: «شذرات الذهب» (٣٣٧/٨)، و«الكواكب السائرة» (١٩٧/٢).

(٢) ليس لأبي مسعود الدمشقي ولا الحميدي أيُّ صلةٍ بذكر (حديث ادّخار الرزق) وعزوه للصحيح، وإنما

ذكرهما الله حديث: «كيف بك يا ابن عمرو إذا بقيت في حُثالة من الناس قد مرجت عهودهم...»،

في «الجمع بين الصحيحين» نقلًا عن أبي مسعود، وأخرجه عبد بن حميد من طريق الجراح بن منهل بلفظ: «كيف بك يا ابن عمر إذا بقيت في قوم يُخبئون رِزْقَ سَنَتِهِمْ، وَيَضْعِفُ اليقين»، فوالله ما برحنا ولا ذهبنا حتى نزلت: ﴿وَكَايْنٍ مِّن دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾^(١)، فقال رسول الله ﷺ: «إن الله لم يأمرني بكنز الدنيا، ولا اتباع الشهوات، فمن كنزها يريد بها حياة باقية، فإن الحياة بيد الله، ألا وإني لا أكنز دينارًا ولا درهما ولا أخبأ رِزْقًا لغد» انتهى^(٢).

يتبين من هذا النص أن ابن عراق رحمه الله اعتمد فيما ذكره في أول كلامه على النقل من «الآلئ المصنوعة»، والمتعقب الذي أشار إليه بقوله: «تُعَقَّب: بأن البخاري أخرجه في «صحيحه» في رواية حماد بن شاكر»، هو الحافظ السيوطي، والمتعقب هو الحافظ ابن الجوزي رحمه الله جميعًا.

إلا أن ابن عراق - في بقية كلامه - وقع له من الوهم شبهة لما وقع فيه الحافظ العراقي - ونبهت عليه من قبل - عندما ذكر أن الحافظ المزي يقول: إن حديث «كيف بك يا ابن عمر إذا بقيت في قوم يُخبئون رِزْقَ سَنَتِهِمْ» في رواية حماد بن شاكر عن البخاري^(٣).

حيث عزا ابن عراق هنا إلى الحافظ ابن حجر أنه يقول في «فتح الباري»: «وقع هذا الحديث في رواية حماد بن شاكر، وليس هو في أكثر الروايات، ولا استخرجه

وسبق أنه في رواية من روايات صحيح البخاري، انظر ما مضى (ص: ٢٩).

(١) سورة العنكبوت، الآية: (٦٠).

(٢) «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة» (٢/ ٢١٢).

(٣) انظر ما تقدم (ص: ٣٧ فما بعد).

الإسماعيلي ولا أبو نعيم، بل ذكره أبو مسعود في الأطراف... إلخ»^(١).

وكلام الحافظ هذا إنما هو في حديث: «كيف أنت يا عبد الله بن عمرو إذا بقيت في حُثالة من الناس، قد مرجت عهودهم وأماناتهم، واختلفوا فصاروا هكذا -وشبك بين أصابعه-».

فقد قال رحمه الله في «فتح الباري شرح صحيح البخاري»:

«وقع في بعض الروايات قبل هذين الحديثين حديث آخر وليس هو في أكثر الروايات، ولا استخرجه الإسماعيلي، ولا أبو نعيم، بل ذكره أبو مسعود في «الأطراف» عن رواية ابن رُميح^(٢)، عن الفربري^(٣) وحماد بن شاکر جميعاً عن البخاري قال:

(١) لعل ابن عراق تأثر بالسيوطي رحمه الله في كتابه «التوشيح شرح الجامع الصحيح»، فقد ذكر السيوطي نحو مما ذكره الحافظ ابن حجر، ولكن دون عزو إليه -على خلاف عادته-. انظر (ص: ٤٤-٤٥).

(٢) الحافظ الجوال: أبو سعيد أحمد بن محمد بن رُميح النخعي النسوي ثم المروزي. وثقه الحاكم وأبو الفتح بن أبي الفوارس. وضعفه أبو زرعة الكشي وأبو نعيم.

قال الخطيب: الأمر عندنا بخلاف ذلك، وهو ثقة ثبت، لم يختلف شيوخنا الذين لقوه في ذلك. وقال ابن طاهر: إنما ضعفه من ضعفه لأنه كان زيدي المذهب يتظاهر به، وقد تكلم بعضهم في روايته أيضاً. فيظهر مما سبق أن الراجح في حال ابن رُميح كونه ثقة حافظاً، وأما من تكلم فيه فإنما تكلم فيه بسبب انتحاله لمذهب الزيدية، أو بسبب جرح لم يُفسر، فلا يُقاوم تعديل الأئمة المذكورين له. وقد توفي ابن رُميح سنة: ٣٥٧هـ. انظر ترجمته في: «ذيل الميزان» للحافظ العراقي (الترجمة: ٧٦٢)، و«لسان الميزان» (١/ ٣٩٥، الترجمة: ٨٢٠).

وأُطلت في ترجمته هنا لعزو أكثر العلماء رواية هذا الحديث من زيادته على سائر رواة الصحيح، وقد أفردت فيه وفي روايته للصحيح بحثاً مفرداً -ولله الحمد-.

(٣) أبو عبد الله محمد بن يوسف الفربري، أحد الثقات الحفاظ، أشهر رواة الصحيح عن الإمام البخاري، سمعه منه بفربر مرتين، وقد ذكر ابن طاهر المقدسي ابن رُميح في الرواة الذين تحملوا الصحيح عن

حدثنا حامد بن عمر حدثنا بشر بن المفضل حدثنا عاصم بن محمد حدثنا واقد، يعني أخاه عن أبيه يعني محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر عن ابن عمر أو ابن عمرو قال: شبك النبي ﷺ أصابعه.

قال البخاري: وقال عاصم بن علي حدثنا عاصم بن محمد قال سمعتُ هذا الحديث من أبي فلم أحفظه فقومته لي واقد عن أبيه قال سمعتُ أبي وهو يقول قال عبد الله قال رسول الله ﷺ يا عبد الله بن عمرو كيف بك إذا بقيت في حُثالة من الناس. وقد ساقه الحميدي في «الجمع بين الصحيحين»^(١) نقلاً عن أبي مسعود وزاد هو: قد مرّجت عهدهم وأماناتهم، واختلفوا فصاروا هكذا - وشبك بين أصابعه - الحديث^(٢) انتهى.

فأضاف ابنُ عراق على مَنْ سبقه وهما جديداً، وهو ادّعاءُ أنَّ الحافظ ابن حجر عزا (حديث ادّخار الرزق) إلى صحيح الإمام البخاري، وقد تبين من خلال النقل السابق عن «فتح الباري»، كيف وقع له هذا الوهم، فإنَّ ما نقله عن الحافظ ابن حجر إنما يتعلق بحديث: «كيف أنت يا عبد الله بن عمرو إذا بقيت في حُثالة من الناس، قد مرّجت عهدهم وأماناتهم، واختلفوا فصاروا هكذا - وشبك بين أصابعه...» لا بـ (حديث ادّخار الرزق)^(٣).

الفريري، توفي سنة ٣٢٠ هـ. انظر: «التقييد» لابن نقطة (١/ ١١١)، و«سير أعلام النبلاء» (١٥/ ١٠).

(١) «الجمع بين الصحيحين» (٢/ ٢٧٨).

(٢) «فتح الباري بشرح صحيح البخاري» (١/ ٥٦٦).

(٣) فبناءً عليه يتضح أنَّ القول بأنَّ أبا مسعود الدمشقي والحميدي ذكرا (حديث ادّخار الرزق) في كتابيهما - خطأ عليهما، وسببه كلام ابن عراق هذا، وكذلك كلام السيوطي في كتابه «التوشيح» السابق

بل إنَّ الحافظَ نفسه يقول: لم أقف في كتاب «الموضوعات» لابن الجوزي على شيء حُكِمَ عليه بالوضع، وهو في أحد «الصَّحيحين» غير حديث مسلم: «إنَّ طالت بك مدةٌ أوشكت أن ترى قوماً يَغدون في سَخَطِ الله ويروحون في لعنتِهِ في أيديهم مثلُ أذنانِ البقر»^(١).

وسائر كلام ابنِ عراق المتقدِّم سبق بيانُ ما فيه عند التعليق على كلام الحافظين العراقي والسيوطي، فلا حاجة لتكراره.

٥ - العلامة محمد بن طاهر الفتنى^(٢):

قال في كتابه «تذكرة الموضوعات»: «عن ابنِ عمر أو عمرو: «كيف بك يا ابنِ عمر إذا عمرت في قوم يُحبُّون رزقَ سنتهم»، موضوع. قلت: خرَّجه البخاري في «صحيحه» في رواية حماد بن شاکر، قال ابن حجر: ليس هو في أكثر الروايات، ولا استخرجه الإسماعيلي ولا أبو نعيم، بل ذكره أبو مسعود في «الأطراف»، وقد ساقه الحميدي في «الجمع بين الصحيحين» نقلاً عن أبي مسعود.

وفي «الوجيز»^(٣): ابن عمر كيف... إلخ، أورده بلا سند، قال: قال النسائي: موضوع، قلت: عزاه الدَّيْلَمِي لصحيح البخاري في كتاب الصلاة، وقال العراقي:

نقله (ص: ٤٤-٤٥)، وليس للحافظ ابن حجر - رحمه الله - أي صلة بهذا الخطأ.

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» (كتاب صفة الجنة ونعيمها (٤/٢١٩٣: ٢٨٥٧).

وقد تعقَّب الحافظُ ابنُ حجر ابنَ الجوزي على إيرادِه له في «الموضوعات» وبينَّ حالَ إسنادِه، وقوَّةَ رجالِه، وخطأَ ابنِ الجوزي في حُكْمِه عليه، وذكره له في «الموضوعات»، وبينَّ أن ذلك غفلة شديدة منه. انظر: «القول المسدد في الذب عن المسند» (ص: ٣١-٣٢).

(٢) محمد بن طاهر بن علي الفتنى، الهندي، ولد سنة ٩١٣هـ، محدث ومصنف بارع، له كتاب «مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار»، و«تذكرة الموضوعات»، و«المغني في ضبط أسماء الرجال»، توفي سنة ٩٨٦هـ. انظر ترجمته في: «النور السافر» (ص: ٣٦١)، و«نزهة الخواطر» للكنوي (١/٤٠٩).

(٣) يعني «التعقبات» للحافظ السيوطي، وقد تقدم نص عبارته (ص: ٤٢).

ليس هو فيما رأيناه من نُسخ البخاري، وذكر المزي أنه في رواية حماد عن البخاري، ثم وقفتُ له على إسناد آخر عن ابن عمر في الذيل^(١) «(٢)».

قلتُ: اعتمد الفتني هنا على «الآلئ المصنوعة»، و«التعقبات»، إضافةً إلى «تنزيه الشريعة»، و«ذيل القول المسدد»، وكرّر الخطأ الذي وقع فيه ابن عراق من أنّ الحافظ ابن حجر ذكر هذا الحديث وقال: ليس هو في أكثر الروايات... إلخ، وقد سبق التنبيه عليه قريباً^(٣).

ولا يحتاج كلامه هذا إلى مزيد تعليق، فكل ما ذكره تقدّم الكلام عليه.

الخلاصة:

يتبيّن مما سبق نقله من كلام أهل العلم في هذا الفصل، أنّ الحافظ أبا منصور الدّيلمّي أول من وقع له الخطأ في عزو حديث: «كيف بك يا ابن عمر إذا بقيت في حُثالة من الناس يُحبّون رزق سنة ويضعف اليقين» إلى كتاب «الجامع الصحيح» للإمام البخاري.

وأنه اشتبه عليه حديث (ادّخار الرّزق) هذا بحديث: «كيف بك يا ابن عمرو إذا بقيت في حُثالة من الناس قد مرّجت عهودهم...»، فجعلها حديثاً واحداً. وتبع أبا منصور الدّيلمّي الحافظ العراقي، إلا أنه زاد عليه خطأ آخر، وهو نسبة ذلك إلى الحافظ المزي أيضاً.

(١) يعني: «القول الحسن في الذّب عن الشُّنن» للحافظ السيوطي، تقدم ذكره (ص: ٤٠).

(٢) «تذكرة الموضوعات» للفتني (ص ١٧٦-١٧٧).

(٣) (ص: ٥١).

وجاء الحافظ السيوطي فقلّد الحافظين الدَّيْلَمِيَّ والعراقيَّ فيما قالاه، وشَهَرَ ذلك عنهما، وكرّره في كثيرٍ من مصنّفاته، وعُذّره - رحمه الله - أنه لم يكن المبتدئ به، بل تبعَ فيه الحافظين الدَّيْلَمِيَّ، والعراقيَّ.

ثم اعتمد بعضُ المصنّفين في الموضوعات - كابن عراق والفتّني - كلامَ الحافظ السيوطي، واتَّبَعُوهُ دون تحقيق، فوقعوا فيما وقع فيه، بل أضافوا إليه وهما جديداً وهو نسبة هذا العزو إلى الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى.

فهذه النقولُ المتعدّدة والأخطاءُ المتراكبة - هي التي جعلت كثيراً من الباحثين المعاصرين^(١) يمرُّون على هذا الخطأ الكبير في حق «صحيح الإمام البخاري»، ولا يتنبّهون إلى ما وقع فيه من وهم وغلط، ولا يَعتنون بتحقيق شأنه.

والإمام البخاريُّ أرفعُ قدراً، وأعلى شأنًا من أن يُدخل مثلَ هذا الحديثِ الموضوع أو المنكر - في «صحيحه».

(١) وقفتُ على عدد من الكتب المعاصرة أو التحقيقات - التي ذكرتُ هذا الحديث ونسبته إلى الصحيح، ولا أرى داعياً لذكر أسمائها وأسماء مؤلفيها، إذ ليسوا مصدر هذا الخطأ، وإنما تبعوا العلماء السابق ذكرهم.

المبحث الثاني

في ذكر جمع من العلماء أوردوا الحديث في مصنفاتهم

ولم يعزوه إلى صحيح الإمام البخاري

جَرَتْ عادةُ أهل العلم بالاعتناء بما أخرجه الإمامان البخاري ومسلم في «صحيحهما»، لما عَلِم من مكانة الصحيحين ومنزلتهما.

فالأصل عند عامة العلماء أنَّهم إذا ذكرو حديثاً قد أخرجه صاحباً الصحيح، أو أحدهما = أنَّهم يعزونه إليهما، أو لمن أخرجه منهما، ويقدمون العزو إليهما على العزو لغيرهما.

كما أنَّهم إذا تتابعوا على عدم عزو حديثٍ إلى الصحيحين أو أحدهما، مع عزوهم ذلك الحديث إلى كتبٍ أخرى أقلَّ شأنًا منهما، فإن ذلك يدلُّ - في الغالب - على أنَّ الحديثَ لم يخرَّجاه، ولا واحدٌ منهما.

وقد تَبَعْتُ من أورد (حديث ادِّخار الرزق) من العلماء في مصنفاتهم المختلفة، أو قام بتخریجه و الكلام عليه، أو اقتصر على مجرد العزو، وهم من أهل العلم المعروفين بالحفظ وسعة الاطلاع = فوجدتهم قد عزَّوه إلى المصادر التي خرَّجته، وبيَّن كثيرٌ منهم حاله وحكمه، ولم يذكر عامَّتُهم أن الإمام البخاري قد أخرجه في «الصحيح»، ولو علموا إخراجه له لنصُّوا عليه، وسارعوا بعزوه إليه، ولما اقتصروا على عزَّوه إلى غيره.

وهذا سرد لأولئك العلماء مع نقل كلامهم من مصنفاتهم المعروفة:

١- الحافظ أبو الفرج عبد الرحمن بن علي البغدادي المعروف**بابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ):**

قال في كتاب «الموضوعات»: «(باب كراهية ادّخار الرزق): روى ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «كيف بك يا ابن عمر إذا غَبَرْتَ في قوم يُحِبُّون رزق سنتهم». قال أبو عبد الرحمن النسائي: هذا حديث موضوع»^(١).

فلم يَعْزِهِ ابنُ الجوزي إلى مصدرٍ، وإنَّما اكتفى بذكر حكم النسائي عليه.

٢- الحافظ عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت ٦٥٦هـ):

قال في كتاب «الترغيب والترهيب»: «ورُوي عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ حتى دخل بعض حيطان الأنصار فجعل يلتقط من التمر.... وذكر الحديث.

ثم قال: رواه أبو الشيخ ابن حَيَّان في كتاب «الثواب»^(٢).

فاقتصر الحافظ المنذري على عزوه لأبي الشيخ في كتاب «الثواب».

٣ - العلامة محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (ت ٦٧١هـ):

قال في «الجامع في أحكام القرآن»: «أسند الواحدي عن يزيد بن هارون، قال: حدثنا حجاج بن المنهال عن الزهري - وهو عبد الرحمن بن عطاء - عن عطاء عن ابن عمر قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ حتى دخل بعض حيطان الأنصار فجعل

(١) «الموضوعات» (٣/ ٨٨).

(٢) «الترغيب والترهيب» (٤/ ٨٧: ٤٧٨٠).

يلتقط من التمر... وذكر الحديث»^(١).

فعزاه إلى الواحدي فقط.

٤ - الحافظ إسماعيل ابن كثيرٍ الدمشقي (ت ٧٧٤هـ) :

قال: «وقال ابن أبي حاتم: حدثنا محمد بن عبد الرحمن الهروي، حدثنا يزيد - يعني ابن هارون - حدثنا الجراح بن منهل الجزري - هو أبو العَطوف - عن الزهري، عن رجل، عن ابن عمر قال: خرجت مع رسول الله ﷺ حتى دخل بعض حيطان المدينة، فجعل يلتقط من التمر... وذكر الحديث»^(٢).

فنقله من «تفسير ابن أبي حاتم» مسنداً، ولم يعزّه لغيره.

٥ - الحافظ أحمد بن أبي بكر البوصيري (ت ٨٤٠هـ) :

قال في «إتحاف السادة المهرة بزوائد المسانيد العشرة»: «وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: خرجت مع النبي ﷺ حتى دخل في بعض حيطان الأنصار، فجعل يلتقط من التمر... وذكر الحديث.

ثم قال: رواه عبد بن حميد، وأبو الشيخ بن حيّان في كتاب «الثواب» بسند فيه راو لم يُسم»^(٣).

فعزاه إلى «مسند» عبد بن حميد، وكتاب «الثواب» لأبي الشيخ الأصبهاني، ولم يعزّه لغيرهما.

(١) «الجامع في أحكام القرآن» (١٣ / ٣٦٠).

(٢) «تفسير القرآن العظيم» (٦ / ٢٩٢).

(٣) «إتحاف السادة المهرة بزوائد المسانيد العشرة» (٧ / ١٦١ : ٧٣٤٣).

٦- الحافظ أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ):

أ - قال في «تسديد القوس»: «كيف بك يا ابن عمر إذا بقيت في حُثالة يُجَبُّون رزق سنةٍ ويضعفُ اليقين». البخاري، دون قوله: يُجَبُّون. قلتُ: ليس فيه شيءٌ من الزيادة»^(١).

فنفى الحافظ - رحمه الله - أن يوجد في صحيح البخاري قوله: «يُجَبُّون رزق سنةٍ ويضعفُ اليقين»، وهو المشار إليه بالزيادة.

وأما قوله: «كيف بك يا ابن عمر إذا بقيت في حُثالة»، فهو مخرَّج في الصحيح في ضمن حديث آخر تقدم ذكره.

ب - وقال في «المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية»:

«وقال عبدٌ: حدثنا يزيد بن هارون، أخبرنا أبو العَطوف الجَرَّاح بن منهال، عن الزهري، عن رجل، عن ابن عمر: خرجتُ مع رسول الله ﷺ حتى دخلنا في بعض حيطان الأنصار، فجعل يلتقط من التمر ويأكل... وذكر الحديث»^(٢).

فنقله الحافظ من «مسند عبد بن حميد»، ولم يعزه إلى غيره.

٧- العلامة محمد بن يوسف الصالحي (ت ٩٤٢هـ):

قال في «سُبُل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد»:

(١) «تسديد القوس» (ق ١٨٣/أ).

(٢) «المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية» (١٣/٢٤٧: ٣١٥٨).

«وروى أبو بكر الحُمَيْدِي عن ابن عُمر رضي الله تعالى عنهما قال: خرجتُ مع رسول الله ﷺ حتى دخل بعضُ حيطان الأنصار، فجعل يلتقطُ من التمر...» وذكر الحديث^(١).

فعزاه لأبي بكر الحُمَيْدِي، ولم يعزّه لغيره^(٢).

٨ - العلامة المرتضى محمد بن محمد الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ):

قال في «إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين»:

«وقال ابن عُمر رضي الله عنهما: خرجتُ مع رسول الله ﷺ حتى دخل بعضُ حيطان الأنصار... فذكر الحديث.

ثم قال: قال العراقي: رواه ابن مَرْدُويَه في «التفسير»، والبيهقي في «الزهد» من رواية رجل لم يُسمَّ عن ابن عُمر، قال البيهقي: هذا إسناد مجهول والجراح بن منهال ضعيف.

قلت^(٣): ورواه كذلك عبد بن حميد، وابن أبي حاتم في تفسيريهما، وابن عساكر في «التاريخ» كلهم من هذا الطريق^(٤).

(١) «سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد» (٧/ ٨٩).

(٢) وهذا العزو لم يُسبق إليه، وكأنه قصد (عبد بن حميد)، فأخطأ في تسميته.

(٣) القائل: هو العلامة الزبيدي.

(٤) «إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين» (٩/ ٢٤٥-٢٤٦).

فزاد العلامة الزبيدي على ما ذكره الحافظ العراقي^(١) من تخريج ابن مردويه والبيهقي للحديث - تخريج عبد بن حميد وابن أبي حاتم وابن عساكر له.

٩- العلامة محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ):

قال في «فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية في التفسير»:

«وأخرج عبد بن حميد وابن أبي حاتم وابن مردويه والبيهقي وابن عساكر - قال السيوطي: بسند ضعيف - عن ابن عمر قال: خرجت مع رسول الله ﷺ حتى دخل بعض حيطان المدينة، فجعل يلتقط التمر... وذكر الحديث»^(٢).

فعزاه لعبد بن حميد، وابن أبي حاتم، وابن مردويه، والبيهقي، وابن عساكر؛ تبعا للسيوطي في «الدر المنثور» كما سيأتي قريباً.

١٠- العلامة محمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠هـ):

قال في «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة»: أخرج ابن أبي الدنيا في «الجوع» عن الزهري، عن رجل، عن ابن عمر قال: خرجت مع رسول الله ﷺ حتى دخل بعض حيطان الأنصار، فجعل يلتقط من التمر... الحديث

إلى أن قال: ثم رأيت في كتاب: «أخلاق النبي ﷺ»... وأفاد الشيخ أبو الفضل

(١) سيأتي (ص: ٦٠) نقل تخريج الحافظ العراقي بنصه.

(٢) «فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية في التفسير» (٤/ ٢١٢-٢١٣)، وتقدم نقل بقية كلامه (ص: ٢١).

الغماري - في تعليقه على «الأخلاق» - أن ابن أبي حاتم رواه في «تفسيره» ؛ فزاد بين الزهري وعطاء رجلاً لم يسمه .

ثم رأيتُ الحديث قد أخرجه الواحدي في «أسباب النزول» من طريق أبي محمد ابن حيّان - وهو أبو الشيخ - من طريقه التي في «أخلاق النبي ﷺ»... إلخ^(١).
فعزا الشيخ الألباني - رحمه الله - الحديث إلى كتاب «الجوع» لابن أبي الدنيا، و«أخلاق النبي ﷺ» لأبي الشيخ الأصبهاني، و«أسباب النزول» للواحدي، و«تفسير ابن أبي حاتم»، ولم يعزّه إلى غيرها.

فهؤلاء عشرةٌ من كبار أهل العلم في عصرهم عزّوا (حديث ادّخار الرزق) إلى من أخرجه من أصحاب كتب الحديث المختلفة، ولو اطلعوا عليه في «صحيح الإمام البخاري»، أو في أحد رواياته، أو وقفوا على ذلك في كلامٍ من يُوثق بنقله وقوله - لعزّوه إلى الصحيح، ولم يقتصروا على هذه الكتب التي هي أقلُّ شهرةً وقدرا منه.

بل إنّ الحافظين العراقي والسيوطي أنفسهما قد ذكرا (حديث ادّخار الرزق) هذا في بعض مصنّفاتهم، ولم يعزّوا به إلى صحيح الإمام البخاري.

أمّا الحافظ العراقي - رحمه الله -:

فقال في «المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار»: «حديث ابن عمر: خرجت مع رسول الله ﷺ حتى دخل على حيطان

(١) «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة» - باختصار وتصرف - (١٠/٤٨٢-٤٨٥):

الأنصار، فجعل يلتقط من التمر ويأكل... الحديث. ابن مَرْدُويَه في «التفسير»، والبيهقي في «الزهد»، من رواية رجل لم يُسمَّ عن ابن عمر. قال البيهقي: هذا إسناد مجهول، والجراح بن منهال ضعيف»^(١).

فاقتصر الحافظ العراقي على عزوه لابن مَرْدُويَه في «التفسير»، والبيهقي في «الزهد»، ولم يعزّه إلى غيرهما.

وأما الحافظ السيوطي:

فقال في «الدر المنثور في التفسير بالمأثور»: «أخرج عبد بن حميد، وابن أبي حاتم، والبيهقي، وابن عساكر بسند ضعيف عن ابن عمر قال خرجتُ مع رسول الله ﷺ حتى دخل بعض حيطان المدينة... الحديث»^(٢).

وقال في «لُبَاب النقول في أسباب النزول»:

«أخرج عبد بن حميد، وابن أبي حاتم، والبيهقي، وابن عساكر - بسند ضعيف - عن ابن عمر قال: خرجتُ مع رسول الله ﷺ حتى دخل بعض حيطان المدينة، فجعل يلتقط من التمر... وذكر الحديث»^(٣).

(١) «المغني عن حمل الأسفار» (٢/١٠٧٧).

وراجعت نسختين خطيتين منه، إحداهما عليها خط الحافظ العراقي نفسه في مواضع كثيرة منه، وهي نسخة المكتبة الظاهرية (رقم ٣١٩ حديث)، ومصورتها بالجامعة الإسلامية رقم (٣٤١٦)، وورد الحديث فيها (ق ١٥٣/ب) ولم يعلق عليه العراقي بشيء غير ما ذكرت، ولا في هامشها شيء يتعلق بالحديث.

والثانية: بخط الحافظ ابن حجر، وهي نسخة مكتبة عارف حكمت رقم: ٣٤٢، (٧٦/٢٣١)، وورد الحديث فيها (ق ٢٠٥/ب)، ولم أجد فيها زيادة على ما سبق نقله كذلك.

(٢) «الدر المنثور» (١١/٥٦٨).

(٣) «لُبَاب النقول في أسباب النزول» (ص: ١٧٠).

فعزاه السيوطي إلى عبد بن حميد، وابن أبي حاتم في تفسيريهما، والبيهقي، وابن عساكر في «تاريخه»، ولم يعزه إلى «الصحيح»، وحسنًا فعل.

فيتلخص لنا مما سبق أن عامة أهل العلم لا يعزّون هذا الحديث إلى «صحيح الإمام البخاري» ولا ينسبونه إليه، ولو ثبت عندهم إخراج له - ولو في رواية من روايات الصحيح - لبيّنوا ذلك، ولما اقتصروا على عزوه إلى كُتُب هي أقلُّ شهرةً وأدنى رتبةً منه.

بل إنَّ الحافظين العراقي والسيوطي أنفسهما - في بعض مصنفاتهم - لم يعزوا هذا الحديث إلى الصحيح، وعزّواه إلى كُتُب أخرى خرّجته، وأن ذلك هو الصواب منها - رحمهما الله -.

والإمام البخاري أجلُّ قدرًا، وأعظم منزلةً وتحريًا - من أن يخفى عليه حال مثل هذا الحديث، فكيف يُمكن أن يُخرّجه في «صحيحه»؟!.

الخاتمة

وفيهما أهم نتائج البحث، وهي:

١- حديث «كيف بك يا ابن عمر إذا بقيت في قوم يُحِبُّون رِزْقَ سَنَتِهِمْ وَيَضْعُفُ اليقين»، قطعة من حديث موضوع، تفرد بروايته الجراح بن منهل، أبو العطف الجزري، وهو متروك متهم.

٢- هذا الحديث لا تصح نسبته إلى «صحيح الإمام البخاري»، في أي رواية من روايات «الصحيح»، لا في رواية حماد بن شاكر، ولا رواية غيره.

٣- أن ما اشتهر في بعض كتب «علوم الحديث» وبعض الكتب المصنفة في الأحاديث الموضوعية = من أن الحافظ ابن الجوزي ذكر في كتابه «الموضوعات» حديثاً من أحاديث «صحيح الإمام البخاري» هو محض وهم وخطأ على ابن الجوزي رحمه الله تعالى.

٤- أول من نسب هذا الحديث إلى «الصحيح»- الحافظ أبو منصور شهردار ابن شيرويه الديلمي في القرن السادس الهجري، ثم تبعه الحافظ العراقي، واقتفى أثرهما الحافظ السيوطي، الذي شَهِرَ تلك النسبة وردّها في كثير من مصنفاته، وعليه عول من جاء بعده.

٥- أن السبب في وقوع الوهم في عزو الحديث إلى «الصحيح» اشتباهه بحديث آخر، أخرج الإمام البخاري في «صحيحه» طرّفاً منه في رواية ابن رُميح عن شيخه (الفريزي وحماد بن شاكر)، فظنه الديلمي هو نفسه (حديث ادّخار الرزق)، للتشابه في بعض لفظ الحديثين.

ويكفي القليل من التأمل في الحديثين إذا سيقا بتمامهما - للجزم بأن كل واحد منهما حديث مستقل لا علاقة له بالآخر، وإليك متن الحديثين بنصهما:

أما حديث البحث: فعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «خرجت مع النبي ﷺ حتى دخل بعض حيطان الأنصار، فجعل يلتقط من التمر ويأكل. فقال لي: يا ابن عمر ما لك لا تأكل؟! قال: قلت: يا رسول الله لا أشتهيه، قال: لكنني أشتهيه، وهذه صُبْحُ رابعةٍ لم أذُق طعاما، ولم أجده، ولو شئتُ لدعوتُ ربي فأعطاني مثل مُلك كسرى وقیصر، فكيف بك يا ابن عمر إذا بقيت في قوم يُحبُّون رِزْقَ سَنَتِهِمْ؟!، وَيَضْعِفُ اليقين. فوالله ما برحنا حتى نزلت: ﴿وَكَأَيِّن مِّن دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾، فقال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لم يأمرني بكنز الدنيا، ولا اتباع الشهوات، فمن كنز الدنيا يريد بها حياةً باقية، فإن الحياة بيد الله، ألا وإني لا أكنز دينارا ولا درهما، ولا أخبئ رزقا لغد».

وأما الحديث الذي أخرج الإمام البخاريُّ طرفا منه، في بعض روايات الصحيح فهو:

عن ابن عمر، أو ابن عمرو رضي الله عنهم، قال: قال رسول الله ﷺ: «كيف أنت يا عبد الله بن عمرو إذا بقيت في حُثالة من الناس، قد مَرَجَتْ عهودهم وأماناتهم، واختلفوا فصاروا هكذا - وشبك بين أصابعه - . قال: فكيف يا رسول الله؟ قال: تأخذ ما تعرف، وتدع ما تُنكر، وتقبل على خاصيتك، وتدع عوامهم».

٦ - أن حال (حديث ادّخار الرزق) لا يخفى على إمام في منزلة الإمام البخاري

وعلمه وتحريه، كيف وقد ضعف راوي الحديث جدا، فقال عنه: «منكر الحديث»؟ ثم إنه قد بوب في «صحيحه» بخلاف حديثه هذا، فقال في كتاب النفقات من «الصحيح»: (باب حبس نفقة الرجل قوت سنة على أهله)، ولم يُشِرْ إلى هذا المتن الموضوع، بل أخرج ما يخالفه من حديث عمر - رضي الله عنه -: «أن النبي ﷺ كان يبيع نخل بني النضير، ويحبس لأهله قوت سنتهم»^(١).

٧- لم يذكر هذا الحديث أحدٌ من أصحاب الشروح على «صحيح الإمام البخاري»، ولا أحدٌ من المؤلفين في أطرافه، ولا رجاله، ولا رواياته، إلا الحافظ السيوطي غفر الله له.

وأما ذكر الحافظ المزي والحافظ ابن حجر - رحمهما الله - فيمن عزا الحديث إلى الصحيح = فهو وهم وغلط عليهما.

وقد نص الحافظ ابن حجر نفسه على أنه لم يقف في كتاب «الموضوعات» لابن الجوزي على شيء حكم عليه بالوضع، وهو في أحد «الصحيحين» غير حديث واحد أخرجه مسلم في «صحيحه»، وقد انتقد ابن الجوزي على إirاده له في «الموضوعات»^(٢).

٨- أهمية التثبت والتحقيق في عزو الأحاديث إلى الصحيحين، خصوصاً الأحاديث الموضوعية، أو التي انتقدها علماء الحديث لنكارتها وشدة ضعفها، وعدم الاسترواح إلى التقليد في ذلك، فربما وقع الوهم في أصل العزو، وربما كان المنتقد

(١) انظر: «الصحيح» (٣/ ٤٢٥)، قبل الحديث: (٥٣٥٧).

(٢) انظر: «القول المسدد في الذب عن المسند» (ص: ٣١-٣٢).

طريقاً من طرق الحديث لم يُخرجه صاحب الصحيح، وربما كان اللفظ المتقدم زيادةً وردت في غير الصحيح خلت رواية الصحيح منها.
فلا بد إذاً من التّأني، والنظر الدقيق في مثل ذلك.

والله تعالى أعلم، والحمد لله أولاً وآخراً، وصلى الله وسلم على سيد الأنبياء والمرسلين، وخير بني آدم أجمعين، نبينا محمد، وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

ثبت المصادر والمراجع

- ١- الإرشاد في معرفة علماء الحديث: للحافظ أبي يعلى الخليل بن عبدالله الخليلي (ت ٤٤٦هـ)، تحقيق: محمد سعيد بن عمر إدريس، الناشر: مكتبة الرشد الرياض، ط: ١، ١٤٠٩هـ.
- ٢- أسباب النزول: لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي (ت ٤٦٨هـ) تحقيق السيد أحمد صقر، الناشر: دار القبلة بجدة، ط: ٢، ١٤٠٤هـ.
- ٣- أطراف الغرائب والأفراد: لمحمد بن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧هـ)، تحقيق محمود نصار والسيد يوسف، الناشر: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ.
- ٤- الأنساب: للحافظ أبي سعيد عبد الكريم بن محمد السمعاني (ت ٥٦٢هـ)، تحقيق: الشيخ عبدالرحمن المعلمي وغيره، طبع: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الهند، ط: ١، ١٣٨٢هـ.
- ٥- البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر: للحافظ عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: د. أنيس بن محمد طاهر، الناشر: مكتبة الغرباء، ط ١، المدينة النبوية.
- ٦- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: للعلامة محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، طبع: مطبعة السعادة مصر، ط: ١، ١٣٤٨هـ.
- ٧- التاريخ: ليحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ)، رواية عباس الدوري، تحقيق: د. أحمد نور سيف، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ط: ١، ١٣٩٩هـ.
- ٨- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، الناشر: دار الكتاب العربي، ط: ١، ١٤٠٧هـ.
- ٩- تاريخ بغداد: للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب (ت ٤٦٣هـ)، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط: ١، ١٣٤٩هـ.
- ١٠- تاريخ دمشق: للحافظ أبي القاسم علي بن الحسن المعروف بابن عساكر (ت ٥٧١هـ)، تحقيق: عمر بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر.
- ١١- التاريخ الكبير: للإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، طبع: جمعية دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الهند، ط: ١، ١٣٦١هـ.

- ١٢- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف: للحافظ جمال الدين يوسف بن عبدالرحمن المزني (ت ٧٤٢هـ)، تحقيق: الشيخ عبدالصمد شرف الدين، الناشر: الدار القيمة بومباي الهند، ط: ١، ١٣٨٤هـ.
- ١٣- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: للحافظ عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق طارق عوض الله، دار العاصمة ط ١، الرياض ١٤٢٤هـ.
- ١٤- تذكرة الحفاظ: للحافظ أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: الشيخ عبدالرحمن المعلمي، طبع: مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الهند، ط: ٣، ١٣٧٥هـ.
- ١٥- تذكرة الموضوعات: لمحمد بن طاهر الهندي الفتني (ت ٩٨٦هـ)، الناشر: أمين دمج، بيروت.
- ١٦- الترغيب والترهيب: للحافظ عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت ٦٥٦هـ)، تحقيق: محي الدين مستو، الناشر: دار ابن كثير، دمشق.
- ١٧- تسديد القوس: للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، نسخة مصورة عن نسخة مكتبة مراد ملا (رقم ٣٩٣)
- ١٨- «التعقبات على الموضوعات» للحافظ عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، والمطبوع خطأ باسم «النكت البديعات على الموضوعات»^(١)، بتحقيق: عامر أحمد حيدر، الناشر: دار الجنان، ط: ١، ١٤١١هـ.
- ١٩- تفسير ابن أبي حاتم: أبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس (ت ٣٢٧هـ). تعليق: أسعد الطيب، الناشر: نزار مصطفى الباز، ط: ١، ١٤١٧هـ.
- ٢٠- تفسير القرآن العظيم: للحافظ أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (ت ٧٧٤هـ)، تحقيق: محمد سامي سلامة، الناشر: دار طيبة، الرياض، د: ١، ١٤١٨هـ.

(١) أفادني بذلك أستاذنا د. إبراهيم بن محمد نور سيف جزاه الله خيرا، وله في تحرير اسم الكتاب بحث قيم، أوضح فيه أن «التعقبات على الموضوعات» هو الاسم الصحيح للكتاب المطبوع الموجود بين أيدينا، وهو المثبت في أكثر من ثلاث نسخ من مخطوطاته، وجاء كذلك في الطبعة الهندية الحجرية، وهو ما نص عليه الحافظ السيوطي نفسه عليه في مقدمتها.

وإنما اعتمد محقق طبعة «دار الجنان» في تسميته بـ «النكت البديعات على الموضوعات» على العنوان المثبت في النسخة الألمانية، وهي نسخة سقيمة لا يُعتمد عليها في مثل ذلك.

وكتاب «النكت البديعات على الموضوعات» لم يصل إلينا حسب علمي.

- ٢١- تقريب التهذيب: للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد حلب، ط: ١، ١٤٠٦هـ.
- ٢٢- التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح: للحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٠٦هـ)، طبع: المطبعة العلمية بحلب، ط: ١، ١٣٥٠هـ.
- ٢٣- تهذيب التهذيب: للحافظ أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق إبراهيم الزئبق، وغيره، الناشر: مؤسسة الرسالة ط: ١، ١٤١٦هـ.
- ٢٤- تهذيب الكمال في أسماء الرجال: للحافظ جمال الدين يوسف بن عبدالرحمن المزني (ت ٧٤٢هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، طبع: مؤسسة الرسالة، ط: ١، ١٤٠٠هـ.
- ٢٥- الثقات: للحافظ أبي حاتم محمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤هـ)، طبع: مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الهند، ط: ١، ١٣٩٣هـ.
- ٢٦- الجامع الكبير (جمع الجوامع): للحافظ عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، نسخة مصورة، الناشر الهيئة العامة للكتاب بمصر، عن نسخة دار الكتب المصرية رقم (٩٥) حديث قوله).
- ٢٧- الجامع لشعب الإيمان: للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ) تحقيق: د. عبدالعلي عبد الحميد، الناشر: الدار السلفية ببومباي الهند، ط: ١، ١٤٠٦هـ.
- ٢٨- الجرح والتعديل: للحافظ أبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ)، طبع: مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الهند، ط: ١، ١٣٧١هـ.
- ٢٩- الجوع: لابن أبي الدنيا، تحقيق محمد خير رمضان، دار ابن حزم، بيروت، ط: ١، ١٤١٧هـ.
- ٣٠- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي بيروت، ط: ٢، ١٣٨٧هـ.
- ٣١- الدر المنثور في التفسير بالمأثور: للحافظ جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، الناشر: مركز هجر، ط: ١، ١٤٢٤هـ.
- ٣٢- ذكر أخبار أصبهان: للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، طبع: مطبعة بريل ليدن، ١٩٣٤م.
- ٣٣- رسالة ابن حزم في الحديثين الذين زعم أنهما موضوعان في الصحيحين، طبعت في ضمن مجلة "عالم الكتب" العدد (٤) (المجلد ١).

- ٣٤- زاد المعاد في هدي خير العباد: لشمس الدين محمد بن أبي بكر، المعروف: بابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وعبد القادر الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، ومكتبة المنار الإسلامية، ط: ١، ١٣٩٩هـ.
- ٣٥- السنن الكبرى: للحافظ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ)، تحقيق: عبد الغفار البنداري، وسيد كسروي، الناشر: دار الكتب العلمية، ط: ١، ١٤١١هـ.
- ٣٦- السنن الكبرى: للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، طبع: مجلس دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد الهند، ط: ١، ١٣٤٤هـ.
- ٣٧- سؤالات حمزة بن يوسف السهمي (ت ٤٢٧هـ) للدارقطني، تحقيق: د. موفق بن عبدالله بن عبد القادر، الناشر: مكتبة المعارف الرياض، ط: ١، ١٤٠٤هـ.
- ٣٨- سؤالات السلمي: أبي عبد الرحمن محمد بن الحسين السلمي (ت ٤١٢هـ) لأبي الحسن الدارقطني، تحقيق: د. سعد الحميد وخالد الجريسي، ط: ١، ١٤٢٧هـ.
- ٣٩- سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد: لمحمد بن يوسف الصالحي (ت ٩٤٢هـ)، تحقيق: مصطفى عبد الواحد وآخرين، لجنة إحياء التراث الإسلامي، وزارة الأوقاف، مصر، ١٤١٨هـ.
- ٤٠- سير أعلام النبلاء: للحافظ أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين، الناشر: مؤسسة الرسالة بيروت، ط: ١، ١٤٠١هـ.
- ٤١- صحيح البخاري: للإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، اعتنى به د. محمد زهير الناصر، الناشر: دار طوق النجاة، والطبعة السلفية ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي.
- ٤٢- صحيح مسلم: للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري (ت ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي بيروت.
- ٤٣- صيانة صحيح مسلم، للحافظ أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن، المعروف: بابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق: د. موفق عبد القادر، الناشر: دار الغرب الإسلامي، ط: ١، ١٤٠٤هـ.
- ٤٤- الضعفاء: للحافظ أبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي (ت ٣٢٢هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: دار الكتب العلمية، ط: ١، ١٤٠٤هـ.
- ٤٥- الضعفاء والمتروكين: للحافظ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي حلب، ط: ١، ١٣٩٦هـ.

- ٤٦- الضعفاء الصغير: للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي حلب، ط: ١، ١٣٩٦هـ.
- ٤٧- الطبقات الكبرى: لمحمد بن سعد (ت ٢٣٠هـ)، الناشر: دار صادر ١٣٨٠هـ.
- ٤٨- طبقات المحدثين بأصبهان: لأبي محمد عبدالله بن محمد بن حيان، المعروف: بأبي الشيخ (ت ٣٦٩هـ)، تحقيق: د. عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي، الناشر: مؤسسة الرسالة بيروت، ط: ١، ١٤٠٧هـ.
- ٤٩- العبر في خبر من عبر: للحافظ أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: د. صلاح الدين المنجد، الناشر: دائرة المطبوعات والنشر الكويت، ١٩٦٠م.
- ٥٠- علوم الحديث: للحافظ أبي عمرو عثمان بن عبدالرحمن، المعروف: بابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق: د. نورالدين عتر، الناشر: المكتبة العلمية بالمدينة النبوية، ١٣٨٦هـ.
- ٥١- غريب الحديث: لأبي محمد عبدالله بن مسلم، ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق: د. عبدالله الجبوري، الناشر: إدارة الأوقاف بالعراق، ١٣٩٧هـ.
- ٥٢- غريب الحديث: لأبي سليمان محمد الخطابي (ت ٣٨٨هـ)، تحقيق: د. عبدالكريم العزباوي، الناشر: مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ.
- ٥٣- فتح الباري بشرح صحيح البخاري: للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، إخراج: محب الدين الخطيب، وترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، طبع: المطبعة السلفية القاهرة، ١٣٨٠هـ.
- ٥٤- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية في التفسير: للعلامة محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، الناشر: دار المعرفة، بيروت.
- ٥٥- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث: للحافظ أبي الخير محمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، تحقيق: د. عبدالكريم الخضير، ود. محمد الفهيد، الناشر: دار المنهاج، الرياض، ط: ١، هـ.
- ٥٦- فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية (المنتخب من مخطوطات الحديث)، صنعة: الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: مكتبة المعارف، الرياض، ط: ١، ١٤٢٢هـ.
- ٥٧- الكامل في ضعفاء الرجال: للحافظ أبي أحمد عبدالله بن عدي الجرجاني، الناشر: دار الفكر بيروت، ط: ١، ١٤٠٤هـ.

- ٥٨- كشف الأستار عن زوائد البزار: للحافظ نورالدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، تحقيق: الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط: ٢، ١٤٠٤هـ.
- ٥٩- الكشف الحثيث عن رمي بوضع الحديث: لبرهان الدين إبراهيم بن محمد الحلبي، المعروف: بسبط ابن العجمي (ت ٨٤١هـ)، تحقيق: صبحي السامرائي، الناشر: وزارة الأوقاف العراق، ١٤٠٤هـ.
- ٦٠- لباب النقول في أسباب النزول: للحافظ عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، الناشر: مصطفى البابي الحلبي ط ٢، القاهرة ١٣٧٣هـ.
- ٦١- اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة: للحافظ عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، الناشر: المكتبة الحسينية بالأزهر، ط ١، القاهرة.
- ٦٢- لحظ الألاحظ ذيل طبقات الحفاظ لمحمد بن فهد المكي، الناشر: القدسي، القاهرة.
- ٦٣- لسان الميزان: للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: عبدالرحمن المرعشلي، الناشر: دار أخبار التراث العربي، ١٤١٦هـ.
- ٦٤- المجروحين: للحافظ أبي حاتم محمد بن حبان (ت ٣٥٤هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي حلب، ط: ١، ١٣٩٦هـ.
- ٦٥- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية: جمع وترتيب عبدالرحمن بن محمد بن قاسم، أعادت طبعه: مكتبة النهضة الحديثة مكة المكرمة، ١٤٠٤هـ.
- ٦٦- المحلى: لأبي محمد علي بن حزم الظاهري (ت ٤٥٦هـ)، طبع: إدارة الطباعة المنيرية القاهرة، ط: ١، ١٣٤٧هـ.
- ٦٧- مسند الفردوس: لشهددار بن شيرويه أبو منصور الديلمي (ت ٥٥٨هـ) صورة عن الأصل المحفوظ في مكتبة (لا له لي) باستنبول، في مكتبة الشيخ الوالد - رحمه الله تعالى - برقم (١٣٤٩)، ونسخة رثمية مصورة عن الأصل في المكتبة السعيدية بالهند.
- ٦٨- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، تحقيق د. سعد الشثري وآخرين، الناشر: دار العاصمة، ودار الغيث، الرياض، ١٤١٨هـ.
- ٦٩- معالم التنزيل: لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت ٥١٦هـ)، تحقيق: خالد العك ومروان سوار، الناشر: دار المعرفة، بيروت، ط: ١، ١٤٠٦هـ.
- ٧٠- المنتخب من مسند عبد بن حميد (ت ٢٤٨هـ): تحقيق صبحي السامرائي ومحمود الصعيدي،

- الناشر: عالم الكتب، بيروت، ط: ١، ١٤٠٨ هـ.
- ٧١- المنتخب من معجم الشيوخ: للحافظ أبي سعد السمعي (ت ٥٦٢ هـ)، تحقيق: د. موفق عبدالقادر، الناشر: المجلس العلمي، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.
- ٧٢- الموضوعات: للحافظ أبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ)، تحقيق: د. نور الدين بن شكري، نشر: أضواء السلف ومكتبة التدمرية، ط: ١، ١٤١٨ هـ.
- ٧٣- ميزان الاعتدال في نقد الرجال: للحافظ محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، طبع: دار إحياء الكتب العربية لعيسى البابي، ط: ١، ١٣٨٢ هـ.
- النكت البديعات على الموضوعات (انظر: التعقبات).
- ٧٤- النكت على كتاب ابن الصلاح: للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)، تحقيق: د. ربيع بن هادي، الناشر: المجلس العلمي إحياء التراث بالجامعة الإسلامية، ط: ١، ١٤٠٤ هـ.
- ٧٥- النهاية في غريب الحديث والأثر: لمجد الدين المبارك ابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ)، تحقيق: د. محمود الطناحي، وطاهر الزاوي، الناشر: دار الفكر بيروت.
- ٧٦- هدي الساري (مقدمة فتح الباري): للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)، المطبعة السلفية، ط: ١.
- ٧٧- الوافي بالوفيات: لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت ٧٦٤ هـ)، الناشر: جمعية المستشرقين الألمانية، ١٣٨١ هـ.
- ٧٨- الوسيط في تفسير القرآن المجيد: لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي (ت ٤٦٨ هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ١٤١٥ هـ.

الفهارس

فهرس الأحاديث

| الحديث | الصفحة |
|------------------------------------------------------|----------|
| إن الله عز وجل لم يأمرني بكنز الدنيا | ١٣ |
| إن طالت بك مدة أو شكت أن ترى | ٤٢ |
| الجنة تحت أقدام الأمهات | ٣٢ |
| خرجت مع النبي صلى الله عليه وسلم حتى دخل بعض الحيطان | ١٢-٥٩-٦٦ |
| شبك النبي صلى الله عليه وسلم أصابعه | ٣٩-٢٨ |
| فكيف بك يا ابن عمر إذا عمّرت بين قوم يخبئون | ٣٤ |
| كان يبيع نخل بني النضير ويحبس لأهل قوت سنتهم | ١٩-٢٢-٦٧ |
| كان يدخر لأهله قوت سنتهم | ٢٢ |
| كيف أنت يا عبدالله بن عمر إذا بقيت في حثالة من الناس | ٣٠-٥١ |
| كيف بك يا ابن عمر إذا بقيت في قوم يخبئون | ١٢ |
| كيف بك يا ابن عمر إذا عمّرت بين قوم يخبئون | ٣٤ |
| كيف بك يا ابن عمرو إذا بقيت في حثالة من الناس | ٢٧-٢٨- |
| يا عبد الله بن عمرو كيف إذا بقيت في حثالة من الناس | ٣٠-٣٧-٤٤ |
| | ٢٩-٣٨ |

فهرس الأعلام

| الاسم | الصفحة |
|-------------------------------|----------|
| أحمد بن أبي بكر البوصيري | ٥٧ |
| أحمد بن جعفر الجمال | ١٥ |
| أحمد بن حجر العسقلاني | ٣٣-٤٣- |
| أحمد بن محمد بن رُميح | ٥٨-٥٠ |
| إسماعيل بن زرارَة | ٥٠ |
| إسماعيل بن عبد الله بن زرارَة | ٦١ |
| إسماعيل بن كثير | ١٦ |
| الإسماعيلي | ٥٧ |
| بشر بن المفضل | ٥٠-٤٨ |
| البيهقي | ٢٩ |
| ابن تيمية (شيخ الإسلام) | ٣٩-٢١ |
| الجراح بن منهال | ٣٢ |
| حامد بن عمر البكراوي | ١٤ |
| حماد بن شاكر | ٢٨ |
| الحميدي | ٤٩-٣٨-٣٤ |
| | ٥١-٤٨ |

| الاسم | الصفحة |
|---------------------------------|----------|
| ابن رميح = أحمد بن محمد بن رميح | |
| السمعاني | ٢١ |
| السيوطي | ٢٢-٤١ |
| شَهْرَدَار بن شَيْرويه الديلمي | ٦١-٦٢ |
| الشوكاني | ٢٧-٣١ |
| عاصم بن علي الواسطي | ١٩-٢٢-٦٠ |
| عاصم بن محمد العُمري | ٢٩ |
| عبد الرحمن بن عطف | ٢٩ |
| عبد الرحمن بن علي بن الجوزي | ١٧ |
| عبد الرحيم بن الحسين العراقي | ٢١-٤٥ |
| عبد الرحيم بن عطف | ٤٧-٥٦ |
| عبد العظيم بن عبد القوي المنذري | ٣٣-٦١ |
| عبد الواحد بن محمد البجلي | ١٧ |
| العراقي = عبد الرحيم بن الحسين | ٥٦ |
| علي بن محمد الكناني (ابن عراق) | ١٥ |
| عمار بن عبد الجبار المروزي | ٤٨ |
| | ١٦ |

| الاسم | الصفحة |
|---------------------------------|----------|
| ابن عمار الشهيد | ٥ |
| الفربري | ٥٠ |
| ابن كثير | ٥٧-٢٢ |
| محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي | ٥٦-٢٢-١٩ |
| محمد بن رافع | ١٣ |
| محمد بن زيد العُمري | ٢٩ |
| محمد بن طاهر الفتني | ٥٢-٢٢ |
| محمد بن عبد الله بن البرقي | ١٤ |
| محمد بن عبد الرزاق الهروي | ١٥ |
| محمد بن عبد العزيز | ١٦ |
| محمد بن عقيل البلخي | ١٦ |
| محمد بن محمد مرتضى الزبيدي | ٥٩ |
| محمد بن منصور التيمي | ١٥ |
| محمد بن يوسف الصالحي | ٥٨ |
| محمد ناصر الدين الألباني | ٦٠ |
| ابن مردويه | ٥٩-٤٠ |
| المزي | ٣٨-٣٧-٣٤ |

| الاسم | الصفحة |
|-----------------------------------|-------------|
| أبو مسعود الدمشقي إبراهيم بن محمد | ٥ - ٤٨ - ٤٩ |
| أبو المظفر السمعاني | ٢١ |
| النسائي | ٢١ - ٤٨ |
| أبو نعيم الأصبهاني | ٤٨ - ٥٠ |
| واقد بن محمد العدوي | ٢٩ |
| يزيد بن هارون | ١٣ |
| يعقوب بن عبيد | ١٣ |

فهرس موضوعات البحث

| الموضوع | الصفحة |
|-------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------|
| المقدمة | ٥ |
| الفصل الأول | ١١ |
| المبحث الأول: تخريج الحديث | ١٢ |
| المبحث الثاني: حكم العلماء على الحديث | ٢١ |
| الفصل الثاني | ٢٦ |
| المبحث الأول: بطلان نسبة هذا الحديث إلى صحيح الإمام البخاري | ٢٧ |
| كلام أبي منصور شهر دار بن شيرويه الديلمي في «مسند الفردوس» | ٢٧ |
| كلام الحافظ زين الدين العراقي | ٣٣ |
| كلام الحافظ السيوطي | ٤١ |
| كلام العلامة علي بن محمد بن علي الكِنَاني-المعروف بابن عِرَاق | ٤٨ |
| كلام العلامة محمد بن طاهر الفَتَّني | ٥٢ |
| خلاصة هذا المبحث | ٣٥ |
| المبحث الثاني: في ذكر جَمْع من العلماء أوردوا الحديث في مصَنَّفاتهم ولم يعزوه إلى صحيح الإمام البخاري | ٥٥ |
| الخاتمة | ٦٥ |
| ثَبَت المصادر والمراجع | ٦٩ |

| الموضوع | الصفحة |
|----------------|--------|
| الفهارس | ٧٧ |
| فهرس الأحاديث | ٧٩ |
| فهرس الأعلام | ٨٠ |
| فهرس الموضوعات | ٨٤ |

